

Journal of University Studies for inclusive Research

Vol.1, Issue 4 (2020), 851-890

USRIJ Pvt. Ltd.,

موانع الصرف في العربية دراسة تطبيقية في آيات قرآنية **Prohibitions of drainage in Arabic a practical study in Qur'anic verses**

إعداد الدكتور عمر محمد حمودة عطا المنان

Dr. Omer Mohammad Hamouda Atta Almanan

أستاذ مشارك - تخصص نحو صرف أكاديمية تعليم اللغات مركز التعليم عن بعد، الجامعة الإسلامية بمينيسوتا فرع تركيا
Associate Professor specialized in the disbursement of the Academy of Language Education Distance
Learning Center, Islamic University of Minnesota, Turkey Branch

Email: omar-oda@hotmail.com

مستخلص البحث

يتناول هذا البحث التعريف بالصرف الممنوع من الصرف مع دراسة تطبيقية في القرآن والشعر العربي. ومن النتائج التي جاءت في هذا البحث ما يلي، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. ذكر النحاة أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ولا ينون. يمنع الاسم من الصرف في حالتين:
1/ ألا يكون مضافاً. 2/ ألا يكون مقروناً بأل.
إذا فقد أحد الشرطين وجب جره بالكسرة نحو: (لا تكن بأعجل الخصمين استجابة للشر) فكلما أعجل أضيفت إلى اسم ظاهر، فجرت بالكسرة، وقد تضاف إلى ضمير فتجر أيضاً بالكسرة. يجوز صرف ما لا ينصرف حيث يجوز تنوينه ومنعه من التنوين. إذا كان الاسم الممنوع من الصرف علماً منقولاً من جمع مؤنث سالم مثل: "عطيات، عليات، زينات" يجوز فيه إعراب ما لا ينصرف وإعراب المنصرف مع التنوين. يجوز صرف ما لا ينصرف حيث يجوز تنوينه ومنعه من التنوين وذلك في حالتين:
1/ مراعاة التناسب في أواخر الكلمات المجاورة أو المسجوعة، أو مخنومة بفاصلة في آخر الجمل لتشابه في التنوين من غير أن يكون له داع.
2 / الضرورة الشعرية.

إذا كان في أسماء القبائل والبلدان مع العلمية سبب ظاهر تمنع من الصرف مثل باهلة ، تغلب ، بغداد ، خراسان، وقد صرفت العرب تقيفاً ومَعَدّاً وحنيناً ودابقاً، ولم يصرفوا سدوس ، وخذنف ، وهَجْر ، وعُمان. فالصرف عندهم في القبائل بتأويل الأَب ، إن كان اسمه كَتَقِيف ، أو الحَي ، أما الأماكن فبتأويل المكان والموضع ، وتُرِكَ الصرف في القبائل بتأويل الأَم. وكذلك ورد أثر التكبير والتصغير في الصرف.

الكلمات المفتاحية: المرض الأخلاقي والوصفي ، صرف المحروم من التبادل الوصفي العارض.

Abstract

This study deals with diptotes and triptotes with examples from the Quran and Arabic Poetry. Among the results that this study comes out with, are:

*The grammarians have mentioned that the diptote nouns are in the jussive but with the use of the accusative, and it is not nunated.

* The noun is unnunated in two situations:

1. it is not the first particle of the construction.
2. it is not connected with the definitive article.

If neither of these conditions is missing, the jussive mark should be used.

*the diptote noun could become a triptote noun in that it could both be nunated and unnunated in two cases:

1-observing the word-final correspondence in the adjacent word or rhymed words, or if concluded with an unnecessary comma at the end of the sentence for the similarity of nunations.

2-poetic licence.

* if there is , in places and tribes names, a reason for unnunation like (Bahila, Taqlub)

*Also, the study mentions the influence of diminutive patterns in nunation.

Key word : .Moral and descriptive illness, the dismissal of the prohibited from the casual descriptive exchange

المقدمة :

اللغة وجه الفكر الظاهر للملأ. وهي خاصة من أبرز خصائص الأمة ومرآة حضارتها وعامل مهم من عوامل وحدتها، واللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، الوحي الإلهي الذي كرم الله عز وجل به العربية. ولقد كانت لفترة من الزمن لغة العلوم في جميع أنحاء العالم. ولقد كتب الأقدمون في علوم اللغة وأبدعوا وسبقوا نافذة يطل منها أبناء هذا العصر على ماضي أمتهم الزاهر.

يهدف هذا البحث إلى دراسة موانع الصرف في العربية مع تطبيقات من القرآن الكريم. وكتاب الله تعالى أفضل ما اشتغل به المشتغلون، وأولى ما عُني به الدارسون، ودراسة الجوانب اللغوية المتعلقة به قد افتتحها العلماء الأوائل منذ فجر التقعيد النحوي في العصور الأولى، وسار الدرس اللغوي عامة، والنحوي خاصة جنباً إلى جنب مع علوم القرآن الكريم، خدماً له وللعلوم المستمدة منه، التي تنبني عليها عبادات الناس ومعاملاتهم. وقد ظلّ القرآن الكريم محور الدراسات اللغوية ومنبعها الأصيل الرئيس. ولما كان الدرس النحوي مرتبطاً بالمعاني ودلالاتها في القرآن الكريم، كان واجباً على أبناء العربية الاهتمام بالدرس النحوي فيه.

أهداف البحث:

ونظراً لتشعب موانع الصرف في اللغة العربية فقد هدف البحث إلى تتبع هذه الموانع في العربية وكتاب الله العزيز، والتركيز على ما جاء منها مستعملاً في أي الذكر الحكيم، وتقديم الدراسة تصوراً علمياً واضحاً للممنوع من الصرف ؛ إذ أن الممنوع من الصرف لم يكن لتناسب ولا للضرورة شعرية. ولا يعتقد الباحث أنه شاذاً، بل هو لغة فصيحة من لغات العرب المعروفة. كما يري بعض النحاة. وأسأل الله أن يجد فيه القارئ مادة مبسطة في شرحها سهلة في تناولها، لتعينه على فهم المراد من الشواهد القرآنية التي وردت في البحث. وتستمد هذه الدراسة أهميتها كونها دراسة علمية للممنوع من الصرف فجاءت لسد الفراغ الذي في الدراسات السابقة.

حدود البحث:

دراسة الممنوع من الصرف من خلال الأمثلة القرآنية. الشعر العربي.

منهج البحث:

سوف أتبع المنهج الوصفي في هذا البحث، لأنه يناسب الموضوع، مع أخذ في الاعتبار المنهج الاستقرائي

للوصول للنتائج المرجوة

الممنوع من الصرف في اللغة:

الممنوع من الصرف هو اسم لا يقبل التتوين، بعكس الاسم المنصرف الذي يقبل التتوين، وسمي التتوين صرفاً لأن له رنة كرنه الدراهم عند الصيارفة. يُعدّ النحاة إلحاق تتوين التمكين بالاسم دليلاً على تمكنه في باب الاسمية تمام التمكين، ولذلك نجد أنهم قسموا الاسم إلى ثلاثة أقسام (1):

اسم غير متمكن: وهو أشبه أشبه بالحرف لذا بُني الحرف فبنى. اسم متمكن أمكن: وهو الذي خلص من شبه الحرف، ومن شبه الفعل فتدخل عليه الحركات الثلاث-حسب موقعها من الجملة-مع التتوين، سواء أكان دخولها عليه لفظاً أو تقديراً. فاللفظ نحو: هذا رجلٌ. وفسرٌ، وزيدٌ ورأيتُ رجلاً، وفسراً، وزيداً، ومرت برجلٍ وفسرٍ أو زيدٍ) أما التقدير فيكون في الأسماء المعتلة نحو: (هذا فتىٌ وقاضٍ)، و(ذهبت إلى فتىٍ وقاضٍ) ، (وزرت فتىً). فكل هذه الأسماء وما كان في حكمها متمكنة، وإن لم يظهر في المعتل منها الإعراب، لأن عدم ظهوره إنما كان " لنبو" حرف الإعراب عن تحمل الحركة أو استنقالة وهذا النوع من الأسماء يسمى المعرب المنصرف. لأنه يستوفي حركات الإعراب والتتوين (2).

اسم متمكن غير أمكن: وهو الذي يتغير آخره بحسب موقعه في الجملة إلا أنه يجزُ بالفتحة بدلاً من الكسرة، ولا يدخله تتوين وذلك نحو: جاء عمرٌ، ورأيت عمرٌ وذهبت إلى عمر وهذا النوع من الأسماء يسمى بالمعرب غير المنصوف أي الاسم الذي لا ينصرف (3). إن ما يستفاد من هذا التقسيم أعلاه أن الفرق بين الاسم المنصرف وغير المنصرف ينحصر في أمرين:

أن الأول يعرب بالحركات الأصلية رفعاً ونصباً وجرّاً أنه ينون في جميع حالاته الإعرابية، إلا إذا وجد مانع يمنع التتوين. أما الاسم الذي لا ينصرف فإنه يرفع بالضمّة وينصب ويجر بالفتحة من غير تتوين في أحدها. وذلك بشرطين:

1/ ألا يضاف. 2/ ألا يكون مبدوءاً "بأل".

وسبب منع هذا النوع من الأسماء من الصرف: لأن الأصل في الأسماء عند النحاة الصرف (4). ولمّا وردت بعض أسماء غير منونة على خلاف الأصل؛ نجد أن النحاة اختلفوا في التماس العلل لها. فقال بعضهم أنها منعت من الصرف لثلاث يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنها حذف وأجتزئ بالكسرة. وبعضهم منعها من الصرف لشبهها بالفعل. لأن في الاسم علتين فرعيتين يرجع أحدهما إلى اللفظ. والآخر يرجع إلى المعنى، أو علة

(1) جهاوي، عوض مرسي، 1982م، ظاهرة التتوين في اللغة العربية، ص 139، طبعة أولى، دار الرفاعي، القاهرة

(2) شرح المفصل، ج/ 1 ص 35.

(3) المصدر السابق نفسه، ج 1، ص 35. ينظر الأصول في النحو.

(4) ظاهرة التتوين، ص 140، 141.

واحدة تقوم مقام العلتين، كما في الفعل علتين أحدهما لفظية، وهي اشتقاقه من المصدر والأخرى معنوية، وهي احتياج الفعل إلى الاسم. لأن الفعل يحتاج دائماً إلى فاعل والفاعل لا يكون إلا اسماً. ومن هنا تأتي شبه الاسم الممنوع من الصرف في أن كلا منهما فيه علتان فرعيتان. أو علة واحدة تقوم مقام العلتين، كما في الفعل علتين أحدهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر والأخرى معنوية وهي احتياج الفعل إلى الاسم لأن الفعل يحتاج دائماً فاعل والفاعل لا يكون إلا اسماً. ومن هنا جاء شبهه بالاسم الممنوع من الصرف، لأن كلا منهما فيه علتان فرعيتان.

فهذه علة النحاة لعدم تنوين الاسم الممنوع من الصرف. وهذا الأمر فيه نظر، لأن العلة الحقيقية في وجود التنوين وعدم وجوده في بعض الأسماء، إنما هو نطق العرب بالأوائل. فقد نطقت بهذا منوناً وبذاك غير منون. فعلت ذلك بالفطرة لا لسبب آخر. لذا يجب علينا محاكاتهم دون التماس العلة والتكلف فيها (1).

المراد بالمنع من الصرف عند النحاة:

ذكر النحاة أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ولا ينون. ومثال ذلك: صليت في مساجد واسعة فكلمة "مساجد" تجر بالفتحة ولا تنون إلا إذا أضيفت أو لحقتها "أل" فعند ذلك تجر بالكسرة، نحو: صليت في مساجد المسلمين. و "صليْتُ في المساجد" (2). ومن هنا اختلفت النحاة في المراد بالمنع من الصرف. فمنهم من قال: المنع هو عبارة عن منع الاسم من الجر بالكسرة والتنوين معاً. وليس منع أحدهما تابعاً للآخر قال: إن الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال. فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره. وإنما المحذوف منه "علم الخفة" وهو التنوين وحده، لثقل ما لا ينصرف، لمشابهته الفعل. ثم يتبع الجر التنوين في الزوال، لأن التنوين خاصاً بالاسم: والجر خاص به أيضاً (3).

أما إذا أضيف الاسم الذي لا ينصرف أو دخلته "أل" هل يعد من المنصرف أو غير المنصرف؛ فمن النحاة من قال بأن المراد بالمنع من الصرف هو: منع الاسم من التنوين فقط. واعتبر أنه بعد الإضافة إليه أو إلحاق "أل" به ظل الاسم باقياً على منعه من الصرف وإن جُر بالكسرة لأن الشبه بالفعل قائم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم (4).

يقول الزجاج (5): (فأما الجر وهو الخفض، وإنما امتنع فيما لا ينصرف من قبل إن ما لا ينصرف فرع في الأسماء، كما أن ال التنوين ثم تبعته حركة الجر في افعال فرع على الأسماء، لأن الاسم قبل الفعل فقد أشبه ما

(1) ظاهرة التنوين ، ص 141.

(2) ظاهرة التنوين ص 141.

(3) ظاهرة التنوين ، ص 141.

(4) ظارة التنوين ، ص 142.

(5) الزجاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، تحقيق هدى محمود قراعة ، ص 4 ، مكتبة الخانجي طبعة الثالثة 1420 هـ.

لا ينصرف الفعل، فلا يكون في أنحاء إعراب ما لا يدخل الفعل فلذلك جعل المخفوض فيه مفتوحاً، فالفتح فيه بناء إذا لم يكن أن يدخله إعراب لا يدخل في الفعل مثله، فأبدل من الكسر بناء الفتح) أ. ه .
إذا السبب الحدث، الذي جُرَّ به الاسم غير المنصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة هو شبهه بالفعل.
. ويقول ابن الخشاب في المرتجل (1): (أما ما لا ينصرف فحكمه في حمل الجر على النصب عكس حكم التنثية والجمع . وذلك أن الاسم الذي لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين، أو من وجهٍ قَوِي لازم قائم مقام وجهين، جذبته الفعل إلى حيزه فَنَقَلَ لشبهه بالفعل بمنع العلامة الدالة على الخفض والتمكن فحذف. ثم تبعته حركة الجر في الحدث. لأنهما خاصتان للاسم به، فتبعت إحداهما الأخرى في الحذف كما صحبتها في. الاختصاص.
ومن النحاة من قال بأن المراد بالمنع هو الجر والتنوين معاً. واعتبر أن الاسم حينئذ يدخل في دائرة المنصرف. لأنه لما دخلته الألف واللام أو أضيف إليه. وهما من خصائص الاسم ابتعد عن الشبه بالأفعال وغلبت عليه الاسمية فانصرف (2).

ومن النحاة من قال: لا أقول فيه بصرف ولا بعدمه. فلا أقول منصرف، لأن المانع من الصرف موجود فيه، وهو شبه الفعل، وليس اللام أو الإضافة سالبة منه شبه الفعل. ولا أقول إنه غير منصرف، لأن امتناع التنوين عنه ليس لأنه لا ينصرف، وإنما هو دخول الألف واللام عليه فإنها مانع من التنوين (3).
العلل المانعة من الصرف:
ذكر النحاة عللاً يميزون بها الاسم الممنوع من الصرف ويعرفونه. وقد حصر النحاة هذه العلل في إحدى تسع علل، جمعوها في قولهم (4):

ذا اثنان من تسع ألما بلفظة فدع صرفها وهي الزيادة والصفة
ووزن وتأنيثٌ وعدلٌ وعُجْمَةٌ وجمع وتركيب ووجدان معرفه
ومن النحاة من جعلها عشرة موانع وجمعها في قولهم (5):
موانع صرف الاسم عشرة فهاكها مُلْخَصَةٌ إن كنت في العلم تحرصُ
فجمعٌ، وتعريفٌ، وعدلٌ، وعُجْمَةٌ ووصفٌ، وتأنيثٌ و وزنٌ مخصصُ
وما زيد في عدِّ وعِمْرانٌ فانتبه وعاشرها التركيبُ هذا ملخَّصُ
والأصل في الأسماء الصرف لسببين (1):

(1) ابن الخشاب، المرتجل، 1972م، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق، طبعة.

(2) شرح المفصل، ج/1 ص 58.

(3) الأشباه والنظائر للسيوطي، ج/ص 315.

(4) المصدر السابق نفسه، ج/2، ص 29.

(5) المصدر السابق نفسه، ج/2، ص 29.

1/ أن أصل الأسماء الإعراب ولا بد أن تستوفي أنواعه.

2/ أن منع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد، والصرف يحصل بغير سبب زائد. إذ الصرف هو الأصل وعدمه فرع عليه.

ونجد أن الاسم قد يكتفي بوجود علة واحدة فيه يمنع بسببها عن الصرف. ولكن قد لا يتحقق المنع من الصرف إلا بوجود علتين معاً. لذا نجد أن النحاة قسموا الممنوع من الصرف إلى قسمين: قسم يمنع صرفه. لوجود علة واحدة فيه، وهذا العلة عندهم تقوم مقام علتين⁽²⁾. وقسم يمتنع صرفه لوجود علتين معاً. فلا تكفي علة واحدة منهما لمنعه من الصرف.

وعلى الرغم من أن الأصل في الأسماء الصرف، إلا أننا نجد أن بعض الأسماء وردت غير ممنونة خلافاً للأصل. وقد اختلف العلماء في إيجاد علل لذلك الاختلاف. فمنهم من قال: إن المانع من التتوين والجر عدم الصرف لاستئصال التتوين فيه، مثلما استئصل التتوين في الأفعال. وقال فريق آخر⁽³⁾: إن منع هذا النوع من الأسماء من الصرف شبهه بالفعل. وذلك لوجود علتين فرعيتين فيه، تعود إلى اللفظ والمعنى، أو لوجود علة واحدة تقوم مقام العلتين. والعلتان اللتان في الفعل هما:

1/ العلة اللفظية: وهي اشتقاقه من المصدر.

2/ العلة المعنوية: وهي احتياج الفعل إلى الاسم لأن الفاعل لا يكون إلا اسماً. لذا أشبه الممنوع من الصرف في هذه الناحية. وقد ردَّ بعض النحاة على هذا القول بقولهم: لأن الحقيقة في وجود التتوين في بعض الأسماء وعدم وجوده في البعض الآخر؛ إنما هو نطق العرب الأوائل. فقد نطقت بهذا ممنوناً وبذاك غير ممنون، وفعلت هذا بفطرتها وطبيعتها لا لسبب آخر، لذا يجب أن نحكيهم دون أن نلتمس له عللاً بادية التكلف غير مقبولة) أ. هـ. ولنا في هذا القول وهو أن هناك قواعد نحوية أخرى وجدت لها العلل وقيلها النحاة، بل بعضهم قام بإيجاد العلل المنطقية لهذه والقواعد ومع ذلك لم يعترض عليه أحد في إيجاده لهذه العلل. فإذا قُبلت العلل السابقة لأنها علل منطقية، فلماذا نرفض العلل في هذا الباب طالما أنها منطقية ولا تخرج عما وضعه العرب الأوائل؟.

أما سبب منع الاسم الممنوع من الكسر: فمن النحاة من قال: إن سبب منع الاسم السم الممنوع من الصرف هو الجر والتتوين معاً. وليس أحدهما دون الآخر. وذلك بسبب أن الفعل لا يدخله الجر ولا التتوين وهي علة شبهه بالفعل. ويقول ابن الحاجب⁽⁴⁾: (وقال بعضهم إنه لما شابه الفعل حُذِفَ الكسر والتتوين معاً لمنع الصرف ...).

(1) المصدر السابق نفسه ، ج/ 2 ، ص 30 . . شرح شذور الذهب ، ج/ 1 ، ص 587.

(2) الأشباه والنظائر ، ج/ 2 ، ص 31 ، ظاهرة التتوين ، ص 143.

(3) ابن الحاجب ، أمالي 1989م ، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة ، ج/ 1 ، ص 36 ، دار الجليل عمان . .

(4) الأشباه والنظائر ، ج/ 2 ، ص 31.

ومن النحاة من قال: إن الجر في الاسم يقابله الجزم في الفعل، فلا يمنع الاسم الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره، ولكن المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده، لثقل ما لا ينصرف لشبهه بالفعل. ثم يتبع الجر التنوين في الزوال، لأن التنوين خاصة للاسم والجر كذلك فتبع الخاصة الخاصة. ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب لا مدخل للجر فيه، إنما يذهب معه التنوين لا غير. ويقول في ذلك ابن جني (ت، 292هـ، الخصائص) (1): ... إلا أن ضرباً منها شابه الفعل من وجهين فمُنِع ما لا يدخله الفعل من التنوين والجر) أ. هـ . ومن هنا نرى أن العلماء لهم آراء عدة في هذه المسألة.

لَمْ تَكُن العلة الواحدة مانعة من الصرف؟

العلة الواحدة لا تكفي للمنع من الصرف لعدة وجوه منها (2):

- 1/ الصرف في الأسماء هو الأصل، وليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه عن الأصل.
 - 2/ إن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة في اللغة، فلو اعتبرنا العلة الواحدة مانعة من الصرف، منعنا بذلك أكثر الأسماء من الصرف، وهنا نجد مخالفة للأصل أكبر.
 - 3/ إن الفعل فرع على الاسم في الإعراب، فلا ينبغي أن يُجذبُ الأصل على الفرع إلا بسبب قوي.
- العلة الواحدة المانعة من الصرف:

تشمل العلة الواحدة المانعة من الصرف، ألف التأنيث المقصورة والممدودة، وصيغة منتهى الجموع.

1/ ألف التأنيث المقصورة: (السماعي والقياسي)

وهي ألف لازمة تلحق آخر الاسم، مفتوح ما قبلها، وتدل على تأنيثه، وتكون زائدة و لا يلحقها التنوين و لا التاء (3). ويمنع الاسم بسببها من الصرف سواء أكان الاسم المفرد نحو (ذكرى، مصدر: ذكر). أم كان الاسم معرفة نحو: (رضوى، اسم جبل بالمدينة المنورة). أو كان الاسم جمعاً نحو (جرحى) أو صفة نحو (حُبلى). وألف التأنيث سواء أكانت مقصورة أو ممدودة تقوم مقام علتين. لأن وجود ألف التأنيث المقصورة علة في الاسم، ولزومها الاسم بمنزلة تأنيث ثانٍ، لذا قامت مقام علتين (4).

يقول سيبويه (ت: 180هـ، الكتاب) (5): (أما ما لا ينصرف فنحو: حُبلى وحبارى وجمزى ودقلى وشروى وغضبى، وذلك

(1) ينظر خصائص بان جني ج/1 ص 81 وما بعدها.

(2) ظاهرة التنوين، ص 143.

(3) تصريف الأسماء والأفعال، محمد سالم محيسن، ص 436.

(4) شرح التصريح، ج/2، ص 210. ينظر ظاهرة التنوين، ص 143.

(5) الكتاب، ج/2، ص 8، 9.

أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف الذي هو من نفس الكلمة التي تجيء ما كان من بنات الثلاثة وبنات الأربعة وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث ...) . فعند سببويه تجيء للتفريق.
أ) ألف التأنيث المقصورة:

وهي ألف لازمة في آخر الاسم المعرب. وتدل على تأنيثه ويمنع الاسم بسببها من الصرف سواء أكان الاسم المفرد نكرة نحو: "ذكرى" مصدر "ذكر" أم معرفة نحو: "رضوى" اسم جبل بالمدينة المنورة. أو كان هذا الاسم جمعاً نحو: "جرحي" أو كان صفةً نحو: "حُبلى".

إن ألف التأنيث تمنع الاسم من الصرف، بخلاف التاء. لأن التأنيث فرع ولزوم التأنيث تأنيث آخر، والألف كذلك. ولأن الألف صيغَت مع الاسم من أول أمرها، فتبقى هذه الألف مع الاسم في حالة الجمع نحو: (حُبلى: مفرد، الجمع حُبالى). ولا تفارقه في التذكير والتأنيث. غير أن التاء تدخل على الاسم المذكر فتقلبه إلى التأنيث ولا تلتزمه. ومن أمثلة ألف التأنيث المقصورة في القرآن الكريم:

قال تعالى (1): { وَبِأُولَئِينَ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ } ، فالقربى ألفها مقصورة مضاف إليه مجرور ، اليتامى أيضاً معطوفة على القربى وهما ممنوعان من الصرف بسبب الألف المقصور في الآخر.
وقال تعالى (2) : { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ } . فألف النصارى للتأنيث لذا منعت من الصرف.
قال تعالى (3) : { وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَىٰ } ، الشعري كوكب خلف الجوزاء كانت العرب تعبده في الجاهلية، الشعر اسم مقصور ممنوع من الصرف .

وقال تعالى (4) : { سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَىٰ الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أُغْرَجُوا نَخْلًا خَاوِيَةً } ، صرعى اسم مقصور ممنوع من الصرف. كل الأمثلة السابقة تنضوي تحت القياسي. أما السماعي: قال تعالى (5): { لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ } ، الثرى اسم مصور سماعي ولا يوجد في القرآن غيره . والسماعي هو ما ليس له قياس يعرب به . فيقتصر على السماع.

(ب) ألف التأنيث الممدودة:

وهي ألف تدل على التأنيث، ولكنها تقلب همزة لأن قبلها ألف مدّ فلا يمكن النطق بالهمزتين لذا قلبت الأخيرة همزة. وهذه الألف قد تكون في اسم مفرد نكرة نحو "صحراء" أو معرفة نحو "زكريا" أو قد تكون جمعاً نحو

(1) من سورة البقرة ، آية 83 .

(2) من سورة البقرة ، آية 62 .

(3) من سورة النجم ، 49 .

(4) من سورة الحاقة ، آية 7 .

(5) من سورة طه ، آية 6 .

: "أصدقاء". أو صفة نحو "حمراء". فكل هذه الأسماء المتقدمة ممنوعة من الصرف لوجود ألف التأنيث فيها. فأدى وجودها إلى عدم التتوين وعدم الجر بالكسرة. إنما يجر الاسم بالفتحة نيابة عن الكسرة وتقدر هذه الفتحة على الألف المقصورة. والظاهرة على الممدود. في نحو (الجمزى) (لسان العرب ابن منظور ت 711 هـ)،⁽¹⁾ وجمز الرجل والبعير يجمز جمزاً، والجمزى بالقصر: السريع، الدفلى وهو شجر مر يكون في الأودية. يقول سيبويه⁽²⁾: وذلك نحو حمراء وصفراء وخضراء وصحراء وظرفاء ونفساء.. فقد جاءت هذه الأبنية كلها للتأنيث.

إن الألف إذا كانت بعد ألف مثلها وإذا كانت وحدها، وهمزت الأخيرة للتحرك ولأنه لا يجزم حرفين، فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف، بمنزلة الألف لو لم تبدل. والألفان لا تزدان أبداً إلا للتأنيث، ولا تزدان أبداً لتلحقا ببنات الثلاثة (سرداح). و مثال ذلك، قال تعالى⁽³⁾: { وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ وَصَبِغٍ لِّلأَكْلِينِ } اختلف في ضبط "سيناء" بعضهم فتح السين، ومنهم من قال بكسرها. وحجة علاء "كحمراء. والهمزة للتأنيث فلم يصرفه، للوصفية والتأنيث. وأما حجة من قال بالكسر: لأنه بناه على "فِعْلَاء" فجعل الهمزة بدلاً من الياء، وليست للتأنيث، لأنه من كلام العرب "فِعْلَاء" بكسر الأول وهمزة للتأنيث، ولكن هذا يكون في الأسماء الملحقة بـ سرداح "نحو علياء وحرباء. فالهمزة فيهما بدل الياء، وذلك لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة. فالهمزة في "سيناء" بالكسر بدل من الياء. ولم ينصرف لأنه معرفة (اسم للبقعة)، فلم يصرف للعلمية والتأنيث. والكسر أجود.

أوزن الألف الممدودة القياسية والسماعية:

بعض الأوزان القياسية (محمد سالم محيسي، تصريف الأفعال والأسماء)⁽⁴⁾: والممدود القياسي هو كل اسم مختوم بهمزة سبقها ألف زائدة وله نظير من الصحيح بل آخره ألف زائدة ويكون في أحوال مخصوصة:

1/ مصدر الفعل المعتل اللام المبدوء بهمزة وصل: نحو انقضاء استدعاء، انتهاء وهي مصادر ونظيرها في الصحيح انكسار استخراج، استكبار. من أمثلة ذلك في التنزيل. قال تعالى⁽⁵⁾: { لَّذِينَ يَنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَافِرِينَ الْعَظِيمِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ } . السراء والضراء ممنوعة من الصرف. وقال تعالى أيضاً⁽⁶⁾: { ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ } .

(1) ينظر اللسان، ج/1، ص 46، ينظر ج/ 11 ص 245.

(2) الكتاب، ج/2، ص 9، 10.

(3) من سورة المؤمنون، آية 20.

(4) ينظر محمد سالم محيسي، تصريف الأفعال والأسماء، 2، 434، 435، 436.

(5) من سورة آل عمران آية 134.

(6) من سورة الأعراف 95.

ومن ذلك أيضاً مصدر " أفعل " إذا كان معتل اللام . نحو : إعطاء ، إملاء ، ويقابله في الصحيح إكرام ، إحسان ، من أمثلة ذلك في القرآن ، قال تعالى⁽¹⁾ : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا } . وقال تعالى أيضاً⁽²⁾ : { إِنَّ الَّذِينَ أَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ } . وأمثلة كثيرة في القرآن الكريم .
أما الأوزان السماعية للألف التانيث الممدودة نحو : الثراء ، والحذاء ، والسناء وهو الشرف . ومما جاء في التنزيل : قال تعالى⁽³⁾ : { لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلُ دُونُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ } . أغنياء ممنوعة من الصرف . وقال تعالى⁽⁴⁾ : { وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ } . وقال تعالى⁽⁵⁾ : { وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ أُتْبِغَاءً لِّمَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ } . والأمثلة كثيرة في كتاب الله العزيز .

2- النوع الثاني من القسم الأول: صيغة منتهى الجموع:

وصيغة منتهى الجموع هي كل جمع تكسير يكون ثالثه ألفاً وبعدها حرفان نحو: مساجد وجراهم. أو بعدها ثلاثة أحرف وسطها ساكن نحو: "مصاييح وعصافير" ثالثها ألف بعدها ثلاثة أحرف (الفاكهي: ت 272 هـ الحدود في النحو)⁽⁶⁾ . فحكم هذا النوع من الجموع المنع من الصرف. فلا يلحقه التثنية ويجر بالفتحة. بشرط ألا يكون مقترناً بآل وألا يضاف. لأنه على صيغة منتهى الجموع. ولا نظير له في الأحاد. وصيغ منتهى الجموع نحو: فواعل نحو جواهر وطوايع وحوائض. وفَعَائِل، نحو سحائب ورسائل وصحائف. وفَعَالِي نحو كراسي. وفَعَالِل، نحو مساجد وجعافر وسفارج (ابن عصفور ، ت: 663 هـ)⁽⁷⁾.

(1) من سورة النساء ، آية 59 .

(2) من سورة محمد ، آية 25 .

(3) من سورة آل عمران ، آية 181 .

(4) من سورة البقرة ، آية 91 .

(5) من سورة البقرة ، آية 207 .

(6) الفاكهي ، الحدود في النحو ، ص 126 .

(7) ينظر ابن عصفور ، المتع في التصريف ، ج/1 ، ص 145 .

ذكر النحاة أن السبب في هذا الجمع الذي يكون على هذه الصيغة هو كونه جمعا لا نظير له في الأحاد. فصار بسبب عدم النظير، كأنه جُمع مرتين، وذلك أن كل جمع له نظير من الواحد. وحكمه في التكسير والصرف كحكم النظير. نحو "كلاب"، منصرف في النكرة والمعرفة، لأن النظير في الواحد (كتاب). وهذا الجمع (مساجد ودراهم) لما كان هذا الجمع الذي ينتهي إليه الجموع، ولا نظير له في الأحاد، مكسر على حده كأنه جمع مرتين، نحو: كلب وأكلب وأكالب وكررت العلة فقامت مقام علتين ومن الأمثلة المتقدمة يتضح لنا أن صيغة منتهى الجموع تكون على وزنين نحو: مفاعل "مساجد" ومفاعيل "مصاييح" وقد تكون على أوزان أخرى تنطبق عليها نفس قاعدة صيغة منتهى الجموع (ابن يعيث ، ت: 643هـ) (1).

في صيغة منتهى الجموع المنتهية بالياء ما هو منقوص. وذلك نحو: جوار وغواش جمع جارية وغاشية. فأصلها: جوارى وغواشي. للعرب في هذا النوع من صيغة منتهى الجموع ثلاثة مذاهب:

1- المذهب الغالب ، وهو حذف الياء منه رفعاً وجراً ويلحقه التثوين، وتظهر عليه الفتحة عند النصب. نحو: سارت جوارٍ ونظرت الى جوارٍ، شاهدت جوارِي. ويكون إعرابها في جوارٍ "الأولى" مرفوعة "في حالة الرفع" وفي الثانية بالكسرة في حالة "الجر" وتقدر الضمة والكسرة على الياء المحذوفة أما في حالة النصب فالفتحة تظهر على الياء. هذا إذا لم تضاف هذه الصيغة أو لم تقترن بأل. فإذا أضيفت أو اقترنت بأل وجب إبقاء الياء ساكنة في حالتها الرفع والجر. ومتحركة بالفتحة في حالة النصب.

2- وهذا المذهب هو رأي الكسائي والبغداديين: وهو ثبوت الياء ساكنة فيها مقدراً فيها الفتحة في حالة

النصب في نحو "شاهدت جوارِي" وعلى هذا المذهب قال الفرزدق (ت: 114هـ) (2):

ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

والشاهد فيه: أنه فتح في موضع الجر (3).

3- وهذا المذهب هو أن تبدل كسرتة فتحة، فنقلب ياؤه ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلا ينون مطلقاً، ويقدر إعرابه على الألف نحو: عذارى جمع عذراء. والشرط في هذا المذهب أن يكون الاسم مفرداً محضاً دالاً على مؤنث لا مذكر له نحو: عذراء، صحراء. فيقال فيها "عذارى وصحارى" ويعتبر كل من هذين الجمعيتين حينئذ اسماً مقصوراً ممنوعاً من الصرف لمجيئه على صيغة منتهى الجموع.

(1) شرح المفصل ، ج/ 1 63.

(2) البيت منسوب إلى الفرزدق ولم أعثر عليه في ديوانه.

(3) شرح المفصل ، ج/ 1 ص 64.

وهذه هي المذاهب الثلاثة التي ذكرها النحاة في الاسم المنقوص وأكثرها استعمالاً هو المذهب الأول⁽¹⁾. وهذا ما يختص بالقسم الأول من الممنوع من الصرف.

القسم الثاني:

الممنوع من الصرف علتين:

اشترط النحاة في هذا النوع من الأسماء الممنوعة من الصرف لعلتين شروطاً هي:

1 / أن تكون إحدى العلتين معنوية.

2 / أن تكون العلة الأخرى لفظية.

أ. العلة المعنوية:

حصر النحاة هذه العلة في علتين هما الوصفية والعلمية. على أن تنضم لإحدهما علة أخرى لفظية من العلل السبع وهي: زيادة الألف والنون، ووزن الفعل، العدل، التأنيث، العجمة، التركيب، ألف اللاحق.

ب. العلة الوصفية:

1 / وهذه العلة تنضم إليها واحدة من ثلاث إما زيادة الألف والنون، وإما وزن الفعل، وإما العدل.

ج/ العلمية:

وهذه العلة أيضاً ينضم إليها واحد من العلل السبعة وهي::

1/ العلة المعنوية الأولى: وهي: العلمية والوصفية.

2 / الوصفية وزيادة الألف والنون.

يمنع الاسم من الصرف لأنه صفة على وزن فعلاَن بشرطين:

(أ) أن تكون وصفية أصلية (أي طارئة) نحو: سكران وعطشان لأن مؤنثهما في الأغلب: سكرى وعطشى.

(ب) ألا يكون المؤنث منه على وزن "فعلى" في الأشهر. أو لأن هذه الصفة لا مؤنث لها أصلاً. بمعنى أن

تكون خاصة بالمذكر. نحو: لحيان وهو طويل اللحية.

(1) الكافية في النحو، ج/1، ص 58. 59.

ومما سبق يتضح لنا أن الصفة التي على وزن "فعلان" الشائع فيها أن تُمنع من الصرف. إلا أن هناك رأياً ضعيف وهو صرفها. ولكن هذا الرأي مخالف للغات العربية الفصيحة فلا يعتد به.

أما إذا كان المذكر على وزن "فعلان" والمؤنث منه "الغالب فيه" وجود التاء في آخر الاسم. حينئذ يصرف الاسم نحو: هذا رجل سيفاً "أي طويل" ورأيت رجلاً سيفاناً ومررت برجل سيفانٍ لأن مؤنثه سيفانة "أي طويلة". وكذلك يصرف الاسم الذي الصفة فيه على وزن فعلان إذا كانت الوصفية فيه غير أصلية نحو "شاهدت رجلاً صفواناً قلبه يضرب الحيوان" فتصرف "صفوان" مع أنه على وزن فعلان. لأن معناه في الأصل الحجر.

(2) الوصفية ووزن الفعل:

تمنع الصفة الاسم من الصرف إذا كانت على وزن الفعل، وذلك بالشرطين السابقين وهما: -

1/ كون الصفة أصلية ولم يقبل مؤنثها التاء

2/ إما لأن المؤنث منها على وزن "فعلاء" نحو: أحمر وأصفر لأن مؤنثهما: "حمراء" و "صفراء". أو لأن المؤنث على وزن "فعلى" بضم الفاء: نحو: "أفضل" و "أحسن" لأن مؤنثهما "فضلى وحسنى" بضم الفاء وهذه الصفات ممنوعة من الصرف لوجود الشرطين المذكورين.

و إذا اختلف أحد الشرطين أو اختلفا معاً. صرفت هذه الصفة نحو: "أرمل" فإنك تقول فيه: (تعرفت على رجل أرمل) وتصرفه لأن مؤنثه "أرملة" يقبل التاء. بمعنى "فقيرة". وتصرف الصفة التي على وزن الفعل إذا كانت الوصفية فيه عارضة. نحو شاهدت رجلاً أرنباً أي: "جباناً" فتصرف أرنباً مع أنه صفة على وزن الفعل ولم يقبل مؤنثه التاء، وذلك لأن الصفة فيه غير أصلية لأنه وضع في الأصل اسماً للحيوان المعروف وهو "الأرنب". أما مثال ما اختلف فيه الشرطان كلمة "أربع" نحو قضيت في الحديقة ساعات أربعاً. فتصرف كلمة "أربع" بسبب اختلال الشرطين فيها لأن مؤنثها يقبل التاء ونحو قضيت في الخرطوم أياماً أربعة. لأن الصفة فيها حينئذ طارئة وهي في الأصل اسم العدد المخصوص.

الوصفية العارضة:

هناك بعض الأسماء الوصفية فيها عارضة ومن حقها الصرف، ومع ذلك تمنع عن الصرف في بعض الأحيان. لتخيل الوصف فيها مع الاسمية، نحو: أجدل "للصقر" وأخيل "لطائر به نقط خلاف لونه الغالب". وأفعى: للحية،

فأجدر بمعنى "القوة" وأخيل: بمعنى التلون "وأفعى بمعنى: "الخبث". فمنعت هذه الأسماء من الصرف للوصفية المتخيلة ووزن الفعل. وهناك بعض الألفاظ كانت في الأصل أوصافاً ثم نقلت إلى الإسمية، فاستحقت المنع من الصرف بحسب أصولها الأولى وهي كونها "صفة على وزن الفعل" ومن هذه الألفاظ "أدهم للقيد" فهو في الأصل صفة للشيء الذي فيه "دهمة" أي سواد. ثم نقل اسماً مجرداً للقيد: ومنها أرقم "فإنه في الأصل وصف الشيء المرقوم والمنقط ثم نقل إلى اسم الثعبان الذي انتشرت على جلده نقط بيضاء وسوداء. ومنها أيضاً "أبرق" وأصله وصف لكل ما لمع "براق" ثم صار اسماً للأرض الخشنة التي تختلط فيها الحجارة والرمل والطين وهذه الأسماء وأشباهها تمنع من الصرف بسبب وضعها في الأصل صفات. هذا ما عليه أغلب النحاة ومن هذا القول الأنف الذكر عن الوصفية نخلص إلى أن الوصفية الأصلية مع وزن الفعل تمنع الصرف بالاتفاق. أما الوصفية الطارئة والوصفية الأصلية التي سمى بها إذا انضم إلى إحداهما وزن الفعل. فيجوز فيها الصرف وعدمه. ويفضل في الوصفية الطارئة الصرف. وفي الأصلية المسمى بها عدم الصرف نظراً إلى الأصل.

1- الوصفية والعدل:

العدل: هو إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية بغير قلب أو تخفيض أو إلحاق أو معنى زائد. فخرج بذلك نحو أيس مقلوب "يئس" و"فخذ" بإسكان الخاء، مخفف بكسرها "وكوثر" بزيادة الواو إلحاقاً له "بجعفر". و"رحيل" بزيادة ياء التحقير وفائدته إما تخفيف اللفظ فقط نحو: مثني اثنين وآخر بمعنى آخر بمد الهمزة. أو بتخفيف اللفظ وتمحضه للعلمية نحو: "عمر" من عامر و "زفر" من "زافر".

ما المقصود بالعدل؟

قسم النحاة العدل إلى قسمين هما:

أ - تحقيقي:

وهو ما دلّ عليه دليل غير المنع من الصرف كالعدل في "سحر" ومثني؛ فإنّ الدليل على العدل في هذه الأسماء ورود كلّ لفظٍ مسموحاً عن العرب بصيغةٍ تُخالفُ الصّيغةَ المُنوعةَ من الصّرف. ف "سحر" بمعنى "السّحر" وأخّر "يعني" آخر "ومثني" بمعنى اثنين اثنين، فليس المنع من الصرف هو الدليل على العدل وإنما مجيء الصيغتين.

ب - تفديري:

وهو الذي يُمنع فيه العلم من الصّرف سماعاً عن العرب من غير أن تكون مع العلمية علةً أخرى تنضمُّ إليها؛ فيقدّر فيه العدل لئلا يكون المنع بالعلمية وحدها نحو: "عمر و زفر" معدولين عن عامر وزافر وذلك لاختيمالهما الوصفية قبل العدل.

متى يُمنع الاسم من الصّرف للعلمية والعدل؟

يُمنع الاسم من الصّرف للعلمية والعدل في حالتين هما:

أن يكون اسماً عددياً ومبنيّاً على "فعل" بضمّ الفاء، أو "مفعل" بفتح الميم والعين، وهذان الوزنان مسموعان من الواحد إلى الأربعة بانثاق، وقيل في العشرة والخمسة ودونها سماعاً. وما بين الخمسة والعشرة قياساً عند الكوفيين والزجاج.

أما الحالة الثانية والتي يُمنع فيها اللفظ من الصّرف للوصفية والعدل فكلمة "آخر" نحو: مررت بنسوةٍ آخر. لأنّها جمعٌ لأخرى التي هي مؤنث لكلمة "آخر" بفتح الخاء بمعنى مُغاير. وذلك بمدّ الهمزة مع فتح الخاء، فالعرب عدلوا عنه وقالوا: آخر بصيغة الجمع ومنعوه من الصّرف. وكان ذلك دليلاً على وجود العدل فيه. ملحوظة:

(آخر) هي جمع (آخر) و(أخرى) وهو ممنوع من الصّرف للوصفية والعدل وأوجهُ عدله هي: أن (آخر) تدلُّ على المفاضلة، والأصل أن يُقال (آخر) من كذا، أي: أشدُّ تأخراً منه. ثمَّ عدلَ عن هذا واستعمل استعمال الأسماء والصفات التي لغير المفاضلة نحو: أبيض، وأخضر، وأسود.

أن يُقاس استعماله بالألف واللام كالفضلى والوسطى (الفضل، والوسط) فعدلَ عن الألف واللام. وأما العلمُ المعدولُ عن معرفةٍ نحو (عمر، زفر) فهو لا ينصرف في المعرفة للتعريف والعدل والفائدة من عدله هي: تأكيد المعنى المشتق منه في المسمى كالعمارة والزفر.

الإعلام بأن (عامراً) لا يرادُ به الوصف ولكن يرادُ به التسمية. أوجهُ فعل:

ل (فعل) ثلاثة أوجهٍ هي:

المعرفة: وهو الذي لا تدخله الألف واللام نحو: جُشم، وقُثم.

الجنس: نحو: جرد، ونغر. وهذا يصرف في كلّ الأحوال لأنّه غير معدول.

الوصف: نحو: حُطِمَ. أمّا (فُسِقَ، وَخُبِتَ) فِ يَسْتَعْمَلانِ في نداء المذكَرِ خاصَّةً، فإذا سَمَّيتَ بِهِ صرْفَتُهُ بِسببِ أَنَّهُ لم يُعَدَلْ إِلا في النِّداءِ.

العِلَّةُ المَعنويَّةُ الثَّانيةُ وهي العِلْمِيَّةُ:

وهي سِتَّةُ أنواعٍ:

العِلْمِيَّةُ والتركيبُ المَرْجِيّ

المراد بالتركيب المَرْجِيّ كُلُّ كلمتَيْنِ امترجتا معاً، بأن اتَّصَلتْ ثانيتهما بِنهايةِ الأولى، حتَّى صارتا كلمةً واحدةً ولذا تتَّصَلانِ بالكتابةِ كُلِّما أمكَنَ ذلكَ. فإنَّ وَقَعَ ذلكَ وكان علماً مُنِعَ من الصِّرفِ نحو "حَضْرَموت" و "معد يَكرب" و "بورسعيد". وحينئذٍ يَكُنُ الإعرابُ على آخِرِ الجزءِ الثاني من الكلمتين، فنُعْرَبُ الكلمةَ بالضمِّمَةِ رَفْعاً وبالفَتْحةِ نَصْباً وجرّاً وهذا هو الإعرابُ الأشهُرُ في التَّركيبِ المَرْجِيّ.

العِلْمِيَّةُ وزيادَةُ الألفِ والنونِ :

إذا كان الاسمُ علماً على وزنِ فَعْلانٍ (مفتوح الفاء أو مكسروها أو مضمومها) مُنِعَ هذا الاسمُ من الصِّرفِ سواءً أكان هذا العلمُ لِإنسانٍ نحو: سفيان وعُمران وعثمان، أو كان لِغيرِ الإنسانِ نحو: شَعْبان ورمضان (من أسماءِ الشَّهورِ العربيَّةِ). ومُنِعَتْ هذه الألفاظُ من الصِّرفِ لأنَّها أعلامٌ ولأنَّ الألفَ والنونَ فيها زائدتان فتُرْفَعُ بالضمِّمَةِ وتتَّصَبُ وتُجرُّ بالفَتْحةِ من غيرِ تَنْوِينٍ في الأحوالِ الثَّلاثَةِ، نحو جاءَ مروانُ، ورأيتُ مروانَ، ومررتُ بِمروانَ. أمّا إذا كانت الألفُ والنونُ غيرَ زائدتينِ "أصليَّتينِ" نحو: (خان وبان) أو كانت النونُ أصليَّةً والألفُ زائدةً نحو: لسانِ وضمانِ فلا تُمنَعُ هذه الأسماءُ من الصِّرفِ لِعدمِ تحقيقِ زيادةِ الألفِ والنونِ. أمّا إذا كان الحرفانِ صالحينِ لِلْحُكْمِ عليهما بالأصالةِ أو الزيادةِ نحو: (خان وبان) أو كانت النونُ أصليَّةً والألفُ زائدةً نحو: لسانِ، ضمانِ فلا تُمنَعُ هذه الأسماءُ من الصِّرفِ لِعدمِ تحقيقِ زيادةِ الألفِ والنونِ. أمّا إذا كان الحرفانِ صالحينِ لِلْحُكْمِ عليهما بالأصالةِ أو الزيادةِ نحو: حسانِ وعفانِ فإنَّه حينئذٍ يَجوزُ الصِّرفُ وِعدمُ الصِّرفِ، فالصِّرفُ على اعتِبارِ أَنَّ (حسانَ) من الحسنِ وعفانَ من العفانِ فتكونُ النونُ أصليَّةً فيهما، وِعدمُ الصِّرفِ على اعتِبارِ أَنَّهُما من الحسِّ والعفِّ فتكونُ الألفُ والنونُ زائدتينِ فيهما ومن هنا يَنْضِحُ لنا الآتي:

أ- إذا كان قبل الألف والنون حرفاً واحداً وكانا أصليين نحو: خان، فلا تُمنَعُ الكلمةُ من الصِّرفِ.

ب - إذا كان قبل الألف والنون حرفان ليس فيهما مُضَعَّف وكانت النون أصلية والألف زائدة نحو: أمان، فلا تُمنع الكلمة من الصرف على رأي بعض النحاة مثل الفراء.

ج- إذا كان قبلهما حرفان والثاني منهما مُضَعَّف فأنت بالخيار إم أن تعتبر النون أصلية زائدة نحو: "غسان" فيبني المنع من الصرف وعدمه على هذا الاعتبار.

د- إذا كان ما قبلهما ثلاثة أحرف وكانت الألف والنون زائدتين نحو: غطفان فيمتنع الاسم من الصرف باتفاق النحاة. والعرب جعلت النون في الأسماء نحو: (عطشان، وسكران، وعجلان) وما أشبهها كأنها بعد ألف كألف (حمرأ). لأنها على شاكلتها في عدد الحروف والتحرك والسكون. وهاتان الزائدتان (الألف والنون) من خصائص الاسم المذكّر، ولا تلحقه علامة التأنيث) وهذا النوع من الأسماء لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة لأنه لحقته النون بعد الألف.

العلمية وزيادة الألف والنون:

إذا كان الاسم علماً على وزن فعلان (مفتوح الفاء أو مكسروها أو مضمومها) مُنِعَ هذا الاسم من الصرف سواءً أكان هذا العلم لإنسان نحو: سفيان وعمران وعثمان. أو كان لغير الإنسان نحو: شعبان ورمضان (من أسماء الشهور العربية). ومُنِعَتْ هذه الألفاظ من الصّرف لأنها أعلام ولأنّ الألف والنون فيها زائدتان فترفع بالضمة وتُصَبُّ وتُجرُّ بالفتحة من غير تنوين في الأحوال الثلاثة نحو: جاء مروان، ورأيت مروان، ومررت بمروان. أمّا إذا كانت الألف والنون غير زائدتين "أصليتين" نحو: (خان وبان)

أو كانت النون أصلية والألف زائدة نحو: لسان، ضمان فلا تُمنع هذه الأسماء من الصرف لعدم تحقيق زيادة الألف والنون. أمّا إذا كان الحرفان صالحين للحكم عليهما بالأصالة أو الزيادة نحو: حسان وعفان فإنه حينئذٍ يجوزُ الصرفُ وعدم الصرف، فالصرف على اعتباران (حسان) من الحسن و(عفان) من العفن فتكون النون أصلية فيهما، وعدم الصرف على اعتبار أنّهما من الحسّ والعفن فتكون الألف والنون زائدتين، ومن هنا يتّضح لنا الآتي: إذا كان قبل الألف والنون حرف واحد وكانا أصليين نحو: خان فلا تُمنع الكلمة من الصرف. وإذا كان قبل الألف والنون حرفان ليس فيهما مُضَعَّف وكانت النون أصلية والألف زائدة نحو: أمان فلا تُمنع الكلمة من الصرف على رأي بعض النحاة مثل الفراء. وإذا كان قبلهما حرفان والثاني منهما مُضَعَّف فأنت بالخيار إم أن تعتبر النون أصلية أو زائدة نحو: غسان فيبني المنع من الصرف وعدمه على هذا الاعتبار. إذا كان ما قبلهما ثلاثة أحرف وكانت الألف والنون زائدتين نحو غطفان فيمتنع الاسم من الصرف باتفاق النحاة. والعرب جعلت النون في

الأسماء نحو (عطشان، وسكران، وعجلان) وما أشبههما، فكأنها جاءت بعد ألف كألف (حمراء). لأنها على شاكلتها في عدد الحروف والتحرك والسكون. وهاتان الزائدتان (الألف والنون) من خصائص الاسم المذكر، ولا تلحقه علامة التأنيث. وهذا النوع من الأسماء لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة لأنه لحقته النون بعد الألف.

العلمية والتأنيث:

إذا كان الاسم علماً مؤنثاً، فلا يخلو أن يكون تأنيثه بالتاء أو لا يكون. فإن كان مؤنثاً بالتاء مُنِعَ من الصِّرف مُطلقاً سواءً أكانَ علماً لمذكر نحو: طلحة وحمزة، أو لمؤنث نحو: فاطمة وعائشة، زائداً على ثلاثة أحرف. أو لم يكن كذلك نحو: عِظة وشبة علمين لمذكر أو مؤنث. وأما إن كان مؤنثاً غير مختوم بتاء التاء التأنيث، فإما أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أكثر:

فإن كان على أكثر من ثلاثة أحرف مُنِعَ من الصِّرف نحو: زينب وسعاد. وما كان على ثلاثة أحرف إما أن يكون مُحرك الوسط أو ساكنه، فإن كان مُحرك الوسط نحو (قمر وأمل) مُنِعَ أيضاً من الصِّرف ، وأما إن كان ساكن الوسط فهو يكون :

أعجمياً: نحو: جور (علم لبلد) ورام (علم لفتاة). منقولاً من مُذكر إلى مؤنث: نحو: زيد، سعد علمين على مؤنث. ففي هاتين الحالتين يُمنع الاسم من الصِّرف. أما إذا لم يكن كذلك، أي بأن كان ساكن الوسط وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر، وكذا إن كان ثنائياً نحو: "يد" علم لامرأة ففي ذلك وجهان:

المنع من الصِّرف نحو "هند" بالفتح دون تنوين نحو: سلّمتُ على هند.

أو نحو: سلّمتُ على هندٍ بالكسر والتنوين وهذا رأي سيوييه والجمهور.

ومن هنا يتّضح لنا أنّ العلم المؤنث ممنوع من الصِّرف في جميع حالاته، إلا إذا كان ثنائياً أو كان ثلاثياً ساكن الوسط بشرط الأ يكون أعجمياً ولا منقولاً من مذكر فإنه في هاتين الحالتين فقط يجوز الصِّرف وعدمه وخلصاً هذا القول: أنّ الاسم الثلاثي إذا كان ساكن الوسط يجوز صرفه وعدمه نحو: هند ودعد. أما إذا كان الاسم ساكن الوسط وسميت مؤنثاً بمذكر نحو: "عمرو" تمنعه من الصِّرف لأنه نُقِلَ الأصلُ إلى الفرع فإزداد النُّقل بذلك، فعادلت الخفة أحد الفروع فبقي فرعان. وإذا كان الاسم ثلاثياً مُحرك الوسط نحو: سقر لم يُصرف في المعرفة لأنّ حركة الوسط كالحرف الرابع وذاك لسببين هما:

أنّ حركته زائدة على أقلّ الأصول فصار الاسم بها كالرباعي.

وهذه الحركة التي في الوسط في النسب كالحرف الخامس فلو نسبنا إلى جمزى نقول: (جمزى) فنحذف الألف كما نحذفها في الخماسي نحو (المرتمي). لو كان الوسط ساكناً جاز لنا إثبات الألف أو حذفها، كالتسبب إلى (حُبلى) نقول: (حُبَلوي) إذا سمينا المذكر بمؤنث ثلاثي ساكن الوسط نحو (هَند) نصرّفه في المعرفة والنكرة وذلك بسبب نقل الفرع إلى الأصل، فأدى هذا النقل إلى زوال معنى الفرع وهو (التأنيث) فخفّ. أمّا إذا حقّرنا (هند) نقول: هُنيدة وهنا تُمنع من الصرف البتّة عند النحاة. وإذا كان المؤنث على أربعة أحرف فأكثر، وسُمّي به مُذكراً أو مؤنثاً لم تصرفه في المعرفة. وسبب ذلك أنّ الحرف الرابع فيه أشبه ببناء التأنيث. والدليل على ذلك أنّه يُمنع من زيادة التاء عند التّصغير، نحو عقرب نقول عُقريب، وزينب نقول زُينيب، بعكس ما لو كان ثلاثياً أي على ثلاثة أحرف نحو: (قدر وأذن) فإنّ هذا الثلاثي تُلحقه التاء عند التصغير فنقول: (قُديرة، وأدِينة) لذا قال بعض النحاة: إنّ ذلك دليلٌ على أنّ المانع من الصرف الحرف الرابع فأشبهه تاء التأنيث. ويُعرف تأنيث الأسماء بالسماع، فإذا كان الاسم لم يوضع إلا لمؤنث جرى مجرى علامة التأنيث في لفظه.

ومن علامات التأنيث في الأسماء التاء والألف. فمتى ما وجدنا أحدهما في الاسم قلنا هذا اسم مؤنث سواء سُمّي به المؤنث أو المذكر وذلك لأنّ: التاء أحدُ وصفي العلة المانعة للصرف، فعندما ينضم إليها التعريف امتنع الاسم من الصرف. أمّا الألف فإذا لم تكن قبلها ألف سكتت نحو: (حُبلى) فإنّ وقعت بعد ألف نحو: (حمراء) حُرّكت فانقلبت همزة، وتحرك هذه الهمزة لئلا يلتقي ساكنان. وحذف أحدهما لا يجوز وذلك لأنك إذا حذفنا الأولى بطل المدّ وإذا حذفنا الثانية بطلت علامة التأنيث. وأمّا إذا حرّكت الأولى بطل المدّ أيضاً. لذا تعيّن تحريك الثانية.

الاسم الذي لحقته تاء التأنيث والمانع من الصرف:

كُلّ اسم لحقته تاء التأنيث فهو لا ينصرف في المعرفة ولكننا نصرّفه إذا كان نكرة والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة هو: لماذا نصرّف هذا النوع من الأسماء في النكرة ولا نصرّفه في المعرفة؟

قال سيبويه في الإجابة على هذا السؤال (الكتاب، ت 180 هـ) ⁽¹⁾: (قال من قبلي إنّ التاء ليست عندهم في الاسم وإنّما هي بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم آخر فجُعلا اسماً واحداً نحو: (حضر موت)، ألا ترى أنّ العرب تقول في حُبارى حبير، وفي جحجبي جُحجِب، ولا تقول في دجاجة: دُجيجة ولا في قرقرة قُرقرّة، كما يقولون في حضر موت، وفي خمسة عشر: خُميسة عشر فجُعِلت هذه التاء بمنزلة هذه الأشياء)، إذا تاء التأنيث إذا لحقت بالاسم

(1) كتاب سيبويه، ج/3، ص 215.

نصرف هذا الاسم في النكرة ولم يصرف في المعرفة ، وذلك لأنّ التاء بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم آخر وجُعِلَ كلمةً واحدةً ، والدليل على أنّ هذه التاء بهذه المنزلة ، أنّها لم تُلحَقْ بنات الثلاثة بينات الأربعة أبداً ، ولا بنات الأربعة بينات الخمسة لأنّها هنا بمنزلة (عشر في خمسة عشر ، وموت في حضرموت ، ومعد في معد يكره) لذا لم تصرفها العرب في المعرفة وإنما صرفوها في النكرة

العلمية والعجمة:

إنّ العُجْمَةَ لا تمنع من الصرف، إلا إذا اجتمع معها التعريف، ولو اجتمع في الاسم أكثر من علتين وذلك نحو: (أذربيجان) ففيها خمس علل هي : التعريف ، والعُجْمَةُ ، والتأنيث ، والتركيب ، والألف والنون الزائدتان . أمّا إذا جعلته نكرةً صرفته وسبب ذلك أنّ التعريف علةٌ قويةٌ كثيرة الدوران في كلام العرب حتى أنّها في الشعر أقيمت مقام علتين ، وليس ذلك لغير التعريف في العلل الأخرى .

يمنع الاسم من الصرف للعلمية والعجمة بشرطين:

أن يكونَ علماً في اللغة الأعجمية: أي اللغة المنقول منها إلى العربية وفيه حذف وهو مذهب سيبويه والرأي الآخر لا يشترط فيه ذلك ويظهر أثره نحو: "قالون" وهو صفة بمعنى " جيد" فينصرف على رأي سيبويه. ويمنع من الصرف على الرأي الثاني لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يُسمّى به، والرأي الثاني أحقّ بالاتباع لأنه مادام أصبح علماً في لغتنا والعلمية في اللغة العربية هي المعتبرة في منع الصرف.

أن يكونَ العلم أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف " كإبراهيم وإسماعيل" فيمنع الاسم من الصرف للعلمية والعجمة. أمّ إذا كان العلم أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف سواءً أكان محرّك الوسط نحو "شتر" علم على قلعة، أم ساكنه نحو: "نوح و لوط" فإنّه حينئذٍ لا يمنع من الصرف لخفتيه، لأنّه لم يزد على ثلاثة أحرف. وهو الرأي الشائع بين النحاة. أمّا أسماء الملائكة والأنبياء فكُلّها أعجمية ما عدا (محمدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصالحًا وشُعيبًا رضي اللهُ عنهم أجمعين). ومن أمثلة القرآن الكريم (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) فَصُرِفَ لفظ نوح في الآية لأنه اسم أعجمي ثلاثي ساكن الوسط يجوز فيه الصرف وعدمه. وفي رأينا يجبُ صرفه لأنّ الصرف جاء في القرآن ونحنُ باتّباع ما جاء في التّنزيل ألزم.

العلمية ووزن الفعل:

كذلك يمنع الاسم من الصرف للعلمية ووزن الفعل سواءً أكان الفعل ماضياً، أم مضارعاً أم أمراً. وذلك إذا جاء على واحدة من الصور الثلاثة الآتية:

الوزن الذي يخصّ الفعل:

والمقصود بالوزن الذي يخصّ الفعل ما لا يوجد في غيره إلا في النادر أو في اسم أعجمي. إمّا بالفعل الماضي وحده دون مرفوعه (الفاعل ونائب الفاعل)، مثل ما كان على وزن فعّل (بالتشديد) ونحو: "سَلِّمْ وكَلِّمْ"، والماضي المبني للمجهول نحو: ضورب وحوكم. وكذلك الماضي المفتوح بتاء المطاوعة: تعلّم أو بهمزة الوصل نحو: انتفع واستفهم، فإذا سميت بهذه الأفعال وحدها دون مرفوعها صارت أعلاماً بحكم النقل لذا وجب منعها من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

أمّا إذا كان الوزن خاصاً بالمضارع أو الأمر دون فاعلهما، وهما من غير الثلاثي نحو: يدحرج وينكسر ويستفهم نحو: "دحرج، انكسر، استفهم". فلو سميت بهذه الأفعال المتقدّمة مُنعت من الصرف للعلمية ووزن الفعل ولا يمنع كون هذه الصيغ المتقدّمة خاصة بالفعل. وأمّا إن كان الأمر من الفعل الدال على المطاوعة فإنّه ليس خاصاً بالفعل ولا غالباً فيه نحو: (قاوم، قاتل، عارض).

الوزن الغالب في الفعل:

وهو وزن مشترك بين الاسم والفعل، لكنّه يوجد في الأفعال أكثر منه في الأسماء وذلك نحو: "إثمّد وإصبع" بالصيغتين تكثران في الفعل دون الاسم نحو: "اجلس، اخرج" ونحو ذلك من الأمر المأخوذ من الفعل الثلاثي فإذا سميت رجلاً بإثمّد أ بإصبع منعت من الصرف للعلمية ووزن الفعل نحو قولك: " هذا إثمّد" ورأيتُ إثمّد" ونظرتُ إلى إثمّد"

أن تكون في الوزن زيادة تدلّ على معنى الفعل ولا تدلّ على معنى في الاسم:

وذلك نحو: " أحمد ويزيد" فإنّ الهمزة في الفعل تدلّ على التكلم نحو: أحمدُ الله" والياء أيضاً تدلّ على الغيبة نحو: " يلعبُ الولد في الحديقة" في حين أن الألف في أحمد والياء في يزيد لا تدلان على شيء، بل هما حرفان من حروف الكلمة لا يدلّ وجودهما على معنى مستقل. لذا تُمنع الكلمتان من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

ما شروط الوزن المانع للصرف في مثل هذه الحالات؟

هنالك شرطان حدّدهما النحاة للوزن المانع للصرف وهما:

أن يكون الفعل لازماً: فخرج به نحو: امرئ فإنّه إذا سُمّي به انصرف وإن كان في التّصّب شبيهاً بالأمر في " علم " وفي الجر شبيهاً بالأمر " ضرب " وفي الرفع شبيهاً بالأمر في " خرج " لأنّه خالف الأفعال تكون عينه لا تلزم حركةً واحدة فلم تُعتبر به الموازنة.

ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو الاسم. فخرج بذلك نحو: " فعل" و " وديك" فإنهما وإن كان الأول على وزن الفعل "رُدّ" والثاني على وزن الفعل " قيل " ففي هذه الحالة لا يمنعان من الصرف. لأنّ للإدغام في ردّ والإعلال في قيل لازماً لرفض أصله وعدم استعماله فصار كأنه لا أصل له غير البناء الذي عليه. والتحق "ردّ وشدّ" ب: "حبّ وردّ" و" قيل وبيع وديك" وعند ذلك لا يمنع ما كان على وزنهما لأنهما أصبحا على صورة هي أصل للأسماء. وأيضاً لا يمنع من الصرف ما جاء على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال من غير ترجيح لناحية الفعل فيه. وذلك نحو: "جعفر" فإنه على وزن زلزل وقلم على وزن ضرب وكنفَ نظير علم وعضد نظير ظرف وأيضاً لا يمنع من الصرف كل اسم يوازن فعل الأمر من الفعل الدال على المطاوعة: ك: " فاضل" اسماً لأنه يوازن جاهد فعل أمر. فكلّ هذه الصيغ تُصرف مع أنها موازنة لهذه الأفعال ولأنها مشتركة بينهما (الاسم والفعل) وشائعة فيهما على السواء. ولكننا نجدُ بعض النحاة منع من سمى بشئٍ ممّا دُكر واحتجّ بقول الشاعر (1):

أنا ابنُ جَلّ وطلّاع الثّنايا مئى أضع العمامة تعرّفوني

فالشاهد فيه "جلا" من غير تنوين وهو فعل سمى به الحجاج أباه ورُدمن قال بهذا الرأي أنّ هذا ليس بحجة، لاحتمال أنّ يكون سمى بالفعل ، وفيه ضمير فاعل، فيكونُ جملة والجملة تحكى إذا سُمي بها نحو: "برق نحره" وشاب قرناه" أو يكون جملة غير مُسمّى بها في مواضع الصفة المحذوفة والتقدير : أنا ابن رجلٍ جلا فلا يكونُ فيه بالوجهين حجة .

ولبعض النحاة في هذين الوجهين نظر، فالأول: لأنّ الأصل عدم استثارة الضمير. وأمّا الثاني: لأنه لم يحذف الموصوف بالجملة إلا إذا كان بعضُ اسم مُقدّر مخفوض ب "من" أو ب " في "

العلمية وألف الإلحاق:

ما المقصود بالإلحاق؟

(1) البيت لسحيم بن رئيل ، وهو من شواهد سيبويه ، ج2/ ، ص 7.

الإلحاق أن تُبنى من ذوات الثلاثة كلمة على بناءٍ يكونُ رباعيِّ الأصول، فتجعل كلَّ حرفٍ مقابل حرفٍ فتفتنى أصول الثلاثي فتأتي بحرف زائدٍ لثلاثي ليقابل الحرف الرابع من الرباعيِّ الأصول، فيسمّى ذلك الحرف الذي زاد " حرف الإلحاق " نحو: علقى " علم النبت " وأرطى علم الشجر وهما ملحقان بجعفر وهي قسمان:

" ألف الإلحاق المقصورة " فإذا سمّيت رجلاً " بعلقى أو بأرطى " منعتة من الصرف فنقول: " جاء علقى ورأيت علقى واستمعتُ إلى علقى " فيكون مانع صرفه هنا العلمية وألف الإلحاق لأنّ هذه الألف تشبه ألف التأنيث من جهتين:

الأولى: زيادتها فهي ليست مبدّلة من حرف.

الثانية: أنّ هذه الألف الزائدة تجعل الكلمة على وزن " فعلى " وفعلى بفتح الفاء أو كسرهما نحو: رملى وعزهى ، وهذان الوزنان يُمنَعُ الاسم معهما من الصرف لوجود ألف التأنيث فيها. وكذلك يمتنع من الصرف ما جاء على هذين الوزنين تشبيهاً لهما بها.

أما ألف الإلحاق الممدودة نحو: " علياء " اسم لعصب العنق فإنّه ملحق بقرطاس ولا يمتنع من الصرف، ذلك لتخلف شبيهاً بألف التأنيث الممدودة. لأنّ همزة الإلحاق لا تشبه همزة التأنيث ، ومن جهة أنّ همزته منقلبة عن ألف لا عن ياء لذا افترقا في الحكم لأنّهما افترقا في التقدير لذا نجد النحاة لهذا السبب فرّقوا بين ألف الإلحاق المقصورة وألف الإلحاق الممدودة فمنعوا المقصورة من الصرف ، أما الممدودة فصرفوها وهذا التفریق فيه نظر ، لأنّ النحاة اعتبروا مجرد الشبه اللفظي بين " ألف الإلحاق " في أرطى وبين "ألف التأنيث " في ليلى سبباً لمنع الأولى من الصرف مثلما منعوا الثانية غير أنّنا نجد الشبه اللفظي واضحاً بيّناً بين " علياء " و " صحراء " فالإثنان على أحرفٍ خمسٍ وكلّ منهما منتهية بهمزة مسبوقه بألف ورغم هذا الشبه لم يمنعوا علياء من الصرف كما منعوا صحراء من الصرف .

العلمية والعدل :

ومعنى العدل هو أن تلفظ ببناء وترديد بناء آخر نحو: عمر وأنت تريد عامراً ، وزُفر وأنت تريد زافراً ، ومن ذلك فُعل وهو في الكلام على ضربين :

الأول : إنّ كانت الألف واللام تدخلان عليه فهو ليس معدولاً نحو: جرد، وصرد ، وثغب ، وغرف فهذه الأسماء كلها مصروفة لقولهم : الصرد والنغر والثغب والغرف .

الثاني : وإن لم تدخله اللام فهو معدول نحو: نُعل وجُشم وعُمر فلا تصرف في المعرفة للتعريف والعدل
ويصرف في النكرة لأنه معدول لأنه لا يقال : الجُشم ، والنُعل والعُمر مثل قولنا : الصرد والنغر ، ومن ذلك
مثنى وثلاث ورباع كما سيأتي لاحقاً.

ونجد النحاة في منع الاسم من الصرف بسبب العلمية والعدل قد ذكروا خمسة مواضع يمنع فيها الاسم من
الصرف بذلك السبب وهي :

ما كان على وزن فُعَل بضم ففتح في ألفاظ التوكيد وهي أربعة الفاظ : جُمع وكُتِع بضع وبُتِع نحو قولك :
جاءت الطالبات جُمع ورأيت الطالبات جُمع ونظرت إلى الطالبات جُمع وكذا البقية . تمنعها من الصرف ،
يقول سيبويه (الكتاب ، ت: 180 هـ)⁽¹⁾ : (وأما أجمع وأكتع فإذا سميت رجلاً بواحدٍ منهما لم تصرفه في
المعرفة وصرفته في النكرة).

آراء النحاة في هذا الأمر:

أ . اختلف النحاة في سبب منعها من الصرف ، أَسبب العلمية أم لشبهها بالعدل ؟ فمنهم من يرى أنها معارف
بالعلمية وهي أعلام الإحاطة وعلم الإحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي نحو: سبحان للتسبيح . أما القول في
هذه الألفاظ بالعدل فيرى النحاة أنّ الأصل في جمع " جمعاوات " مفرده " جمعاء " ، فعدل عن جمعاوات إلى
جمع لذا نجدهم منعوها هي وأخواتها من الصرف للعلمية والعدل
ما كان على وزن فُعَل وهو علم لمفرد مذكر نحو: عُمر زُفر زحل فقد جاءت هذه الأسماء ومثلها ممنوعة من
الصرف سماعاً . يقول صاحب النحو الوافي :

ليس هناك مع العلمية سبب لمنع الصرف هنا . لذا نجد أنّ النحاة لجأوا إلى القول : إنّ هذا العلم معدول عن
كلمة أخرى على وزن فاعل " عامر " ، زافر "لذا عدل العرب إلى هذا ومنعوا العلم من الصرف ليرشدوا بذلك إلى
عدلهم وهذا أمر غير معقول وفيه نظر ، لأنّ العرب في رأينا لم تعرف هذه الأقيسة ولا هذه القواعد والتبريرات ،
إنّما مرد الأمر كله إلى النطق العربي الفصيح . والحكم هنا حكم سماعي أي مسموع عن العرب . ومع هذا قد
سمعت بعض الأسماء على وزن فعل مصروفة نحو : أدد"جد قبيلة عربية وهذا الاسم لو صرف لا يحكم بعذله
وهو حكم تقديري خاص بالأعلام ، ولعدم وجود علة أخرى بجانب العلمية ، نجدهم قدروا العلة الثانية تقديراً ومن
كل ما ذكرنا يتبين لنا أنّ "فعل" له حالتان :

(1) كتاب سيبويه ج/ 3 ، ص 203.

الأولى : المنع من الصرف إذا كان علماً مفرداً مذكراً.

الثانية : الصرف إذا كان غير علم بأن كان صفةً أو كان غير مفرد وذلك بأن يكون جمعاً.

لفظ سحر فكلمة "سحر" ممنوعة من الصرف للتعريف والعدل لأنها معدولة عن "السحر" لأنه معرفة ولأصل في التعريف أن يكون بأل فعدل به عن ذلك وشرط "سحر" استعمالها ظرف زمان وأن يراد به سحر يوم معين مع حذف أل والإضافة نحو: غردت العصافير يوم الخميس سحرَ فكلمة سحر ظرف منصوب على الظرفية ممنوع من التتوين العلمية والعدل سماعاً في هذه الكلمة المنصوبة.

ما كان علماً مؤنثاً على وزن فعال نحو: حذام ورقاش و وبار، ونجد أن العرب في هذا الوزن على مذهبين :

الأول : هو مذهب أهل الحجاز فهم يبنون هذا الوزن على الكسر سواءً أكان هذا العلم المؤنث خُتم بالراء أو بحرفٍ آخر فيقولون : هذه حذام ، وزرت حذام وذهبت إلى حذام فتبنى عندهم "حذام" على الكسر مطلقاً لأنها على وزن فعَالٍ وكذلك ما جاء مختوماً براء نحو: وبار.

الثاني : مذهب بني تميم وهو منعهم ما جاء على هذا الوزن من الصرف واختلف في علّة عدم الصرف فسيبويه يقول : سبب المنع من الصرف العلمية والعدل عن فاعله . ويرجح هذا القول أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة . أمّا المبرّد فيقول : إنَّ سبب منع هذا الوزن من الصرف لعلّة العلمية والتأنيث المعنوي نحو : زينب ويرجح قوله بعدم الصرف لأنهم لا يرون العدل في نحو : طوى.

أمس :

إنَّ أشهر لغات العرب في أمس لغتان هما :

الأولى : لغة بني تميم تمنعه من الصرف بشرط أن يكون علماً مراداً به اليوم الذي قبل يومك مباشرة . وأن

يكون خالياً من أل والإضافة ويكون غير مصغر وغير مجموع جمع تكسير وغير ظرف . نحو : انقضى أمس على خير حال وقضيتُ أمس في انجاز عملي وقد استرحت من أمس . وعلّة النحاة في منع الصرف وجود العلمية والعدل لأنه علم على وقت معين من غير أن تكون فيه علامة دالة على التعيين . فهو لهذا معدول عن الأمس المعروف بأل فصار معرفةً بغيرها . وفي هذا القول نظر، ولكننا نجد أن أكثر التميميين يمنعه من التتوين في حالة الرفع وحدها ويبنيه على الكسر في حالتي النصب والجر لذا لا يدخلونه في باب الممنوع من الصرف نحو: انقضى أمس قضيت أمس وقد استرحت مذ أمس.

الثانية: لغة الحجازيين بناؤه (أمس) على الكسر في جميع استعمالاته إذا استوفى من الشروط ما ذكرناه آنفاً، ونجدهم لا يدخلونه في باب الممنوع من الصرف نحو: مضى أمس بأحدثه، وعرفت أمس بوقائعه، لم أهتم بأمس، فكلمة أمس مبنية على الكسر في الحالات الثلاثة.

أما إذا أريد بكلمة أمس يوماً مبهماً ماضياً غير مُعَيَّن أي أريد أمس من " الأموس " من غير تخصيص، كان هذا الاسم معرباً غير منصرف عند الحجازيين والتميميين على السواء. وكذلك إذا كانت أمس مضافة نحو: أمسنا كان جميلاً، إنَّ أمسنا كان جميلاً، سررت بأمسنا. فهنا أمس معربة غير ممنوعة من الصرف وأما إن كان اللفظ مصغراً نحو: أميس كان جميلاً، إنَّ أميساً كان جميلاً سررتُ بأميس فتكون هنا معربة. وكذلك تكون معربة إذا كانت معرفة بأل نحو: الأمس كان جميلاً، إنَّ الأمس كان جميلاً، سررتُ بانقضاء الأمس. وإذا كان لفظ أمس مجموعاً جمع تكسير نحو: أموس كانت جميلة إنَّ أموساً كانت جميلة، وسررتُ بأموس فإنَّه يكون معرباً أيضاً. أما إن كان لفظ " أمس " ظرفاً مجرداً من أل والإضافة وليس اسماً فهو مبني على الكسر عند الحجازيين والتميميين، نحو: سررت بقدمك أمس مبكراً لنزهةً بالقارب في النيل .

وخلاصة القول في أمس نقول: إذا زالت علمية أمس داخلها التتوين ، نحو : سأزورك في وقتٍ من الأمس ، وإذا زال العدل بأن استعملت مقرونةً بأل فهي معربة ويمتتع تنوينها بسبب أل لا بسبب منعها من الصرف وكذا عند الإضافة . وكذلك كل كلمة أخرى ممنوعة من الصرف للعلمية مع العدل يجب صرفها إذا لم توجد العلتان أو احدهما، ما لم يمنع من الصرف مانع آخر .

أما إذا سميت رجلاً ب" أمس " وجب صرفه على لغة الحجازيين كما تصرف " غاق " إذا سميت بها . والقاعدة في ذلك هي : أن كل مفرد مبني إذا صار علماً فإنَّه يجب فيه الإعراب مع الصرف طبقاً لقول الحجازيين والتميميين ، وإن سميت بأمس على لغة التميميين صرفته في كل الأحوال .ومن هنا نخلص إلى أن الحجازيين يبنون هذا الوزن " فعال " على الكسر سواءً أكان علماً لمؤنثٍ مختومٍ براء أم غير مختوم بها ، وأن المنع من الصرف للعلمية والعدل في وزن " فعال " المؤنث مقصور على بعض بني تميم بشرط ألا يكون مختوماً بالراء .ويلاحظ أن وزن فعَالٍ قد يكون معدولاً وقد يكون غير معدول:

أ / المعدول :

وهو خمسة أنواع:

1/ علم لمؤنث نحو حذام 2/ اسم فعل أمر نحو: نزال. 3/ ومصدر نحو: حمادٍ معدول عن المحمّدة بكسر الثانية. 4/ حال ، نحو : بداد، في مثل قولهم : الخيل تعدو في الصعيدِ بداد. 5/ صفة نحو إما مسموعة جارية مجرى الأعلام من ناحية إحلالها محل الاسم ، واستخدامها غير تابعة لموصوف نحو : "حلاقٍ" للمنيّة هو معدول عن "حالقة" (ابن السراج ،ت: 316هـ ، الأصول في النحو)⁽¹⁾، وإما صفة ملازمة للنداء في ذم الأنثى نحو (ابن يعيش ،ت: 553هـ شرح المفصل)⁽²⁾: يا لكاعٍ يا فساقٍ يا خباثٍ وهذه معدولة عن المشتق : يا لأكعة يا فاسقة يا خبيثة.

فهذه الحالات الخمس كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث فإن جعلت علما لمذكر أجازوا إعرابها مع منعها من الصرف، وهو الأغلب. كما يجوز إعرابها مع التثنية ولا يصح البناء عندهم في كلتا الحالتين.
ب- غير معدول :

ويكون اسما نحو : جناح، ومصدراً نحو: ذهاب، ووصفا مشتقا نحو: جواد : أي كريم، وجنساً نحو : سحاب. فهذه الأنواع الأربعة "اسما ومصدرا ووصفا وجنسا" لو صارت أعلاما لمذكر وجب إعرابها وتثنيها ، إلا إذا كان على وزن " فعال " في أصله مؤنثا نحو : عناقٍ للأنثى من ولد المعز ، فإذا جعلت (عناق) المؤنث وأشباهه علماً؛ منعتة من الصرف للعملية والتأنيث.
العدد المعدول :

سأل سيبويه أستاذه الخليل بن أحمد ، قال سيبويه (الكتاب ، ج/2)⁽³⁾: (سألته عن آحاد وتثاء وثلاث ورباع فقال : هو بمنزلة (أخر) وإنما حده واحداً واحداً ، واثنين اثنين، فجاء محدوداً من جهة، فترك صرفه. فقلتُ : أفترصفه في النكرة ؟ قال : لا ؛ لأنه نكرة. وقال لي : قال أبو عمرو : (أولي أجنحةٍ مثنى وثلاث ورباع) صفة كأنك قلت أُولِي أجنحةٍ اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة) . قال تعالى⁽⁴⁾: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أجنحةٍ مثنى وثلاث ورباع يزيد في الخلق ما يشاء إن الله على كل شيء قدير } .
صرف ما لا ينصرف :

يجوز صرف ما لا ينصرف حيث يجوز تثنيه ومنعه من التثنية وذلك في حالتين:

1/ مراعاة التناسب في أواخر الكلمات المجاورة أو المسجوعة، أو مختومة بفاصلة في آخر الجمل لتشابه في التثنية من غير أن يكون له داع، إلا هذا التناسب لأن التناسب إيقاع عذب عند سماع الأذن له⁽⁵⁾. كما أن له

(1) الأصول في النحو ، ج/2، ص 132. ينظر النحو الوافي ، ج/4 ، ص 260.
(2) المفصل ، ج 1 ، ص 199.
(3) سيبويه ، الكتاب ، ج/2 ، ص 15.
(4) من سورة فاطر ، آية 1.

أثر في تقوية المعنى في نفس السامع، نحو : كلمة (سلاسلاً) بالتثوين في قراءة من يقرأ قوله تعالى (1) :
 { إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا } ، وقد جاءت (سلاسلاً) منونة مراعاة للكلمة التي تليها وتجاورها، ومن
 ذلك أيضا : " قواريراً" في قراءة من قرأها بالتثوين، في قوله جل شأنه يصف أهل الجنة (2) : { مُتَكِنِينَ فِيهَا عَلَى
 الْأَرَائِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا * وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ أَرْجُلُهُمْ مُطْوًى تَدْوِيلًا * وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِانِيَةٍ مِّنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ
 كَانَتْ قَوَارِيرًا * قَوَارِيرًا مِّنْ فِضَّةٍ قَدْرُوهَا تَقْدِيرًا } ، فجاءت كلمة (قوارير أ) بالتثوين في اللفظة الأولى لمراعاة التثوين في
 آخر الجملة التي قبلها ومراعاة لآخر الجملة التي بعدها، كما نونت قواريراً الثانية لمراعاة الأولى ولمراعاة نهاية
 الآية السابقة، فإنها منونة أيضاً ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى (3): { وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا
 يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا } ، وقرأ الأعمش: " وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا " مصورفين مراعاة لما حولهما من كلمات منونة.

2 / الضرورة الشعرية :

نحو قول عمرو بن كلثوم (4):

كَأَنَّ سِيُوفَنَا فِينَا وَفِيهِمْ مَخَارِيْقُ بِأَيْدِي لَاعِبِينَا

والشاهد في كلمة مخاريقُ فهي ممنوعة من الصرف لأنها صيغة منهي الجموع لكن الشاعر صرفها حتى تستقيم
 التفعيلة هنا، ومن ذلك أيضا الجر بالكسرة بدلا من الفتحة . وكقول امرئ القيس (ت: 544م) (5):

وَيَوْمٌ دَخَلْتُ الْخَذَرَ خَذَرَ عُنَيْزَةَ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

والشاهد فيه كلمة عنيزة جاءت مجرورة بالكسرة بدل الفتحة، وذلك لئلا ينتهي صدر البيت بحرف متحرك، ومن
 أمثلة جر العلم المختوم بتاء التانيث بالكسرة قول الفرزدق يمدح عليا زين العابدين (6):

هَذَا ابْنُ فَاطِمَةَ إِنْ كُنْتَ جَاهِلَهُ بِجَدِّهِ أَنْبِيَاءُ اللَّهُ قَدْ حُتُّمُوا

الشاهد فيه، جاءت كلمة فاطمة مجرورة بالكسرة ومنونة.

وعلى ما ذكرنا في الحالتين السالفتين، فإنه يمكن التثوين وعدمه في الحالة الأولى، فالمتكلم له الخيار . أما في
 الحالة الثانية فيستطيع أن ينزل الكلمة التي تدفعه إلى التثوين قهراً واضطراراً، ليختار كلمة أخرى تلائم وزنه
 الشعري الذي اختاره من غير حاجة لمنع

الصرف، وصرف ما لا ينصرف من المواضع التي ذكرها ابن عصفور الاشبيلي (ت: 669هـ ضرائر الشعر) (1) .

(1) من سورة الإنسان ، آية 4.

(2) من سورة الإنسان من الآية 16. 13.

(3) من سورة نوح آية 23. ينظر الدر المصون تفسير سورة نوح.

(4) ديوانه ، 1996م ، ص 76 ، شرح إميل يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

(5) ديوانه ، 2004م ، ص 27 ، تعبد الرحمن المصطاوي ، طبعة بيروت .

(6) ديوانه 2004م ، تحقيق مجيد طراد ج/2 ، ص 238 ، طبعة.

من خلال ما تقدم نستطيع أن نلخص أحكام الممنوع من الصرف في ما يلي :

1/ ألا يكون مضافاً 2/ ألا يكون مقروناً بأل

1/ إذا فقد أحد الشرطين وجب جره بالكسرة نحو: (لا تكن بأعجلِ الخصمينِ استجابة للشر) فكلمة أعجل اضيفت

إلى اسم ظاهر، فجرت بالكسرة، وقد تضاف إلى ضمير فتجر أيضا بالكسرة كقول الشنفرى⁽²⁾ :

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْسَعُ الْقَوْمَ أَعْجَلُ

2/ إذا كان الاسم الممنوع من الصرف علما منقولا من جمع مؤنث سالم مثل: "عطيات - عليات - زينات "

يجوز فيه إعراب ما لا ينصرف وإعراب المنصرف مع التتوين في حالاته الثلاث، ويجوز أيضا رفعه بضمه واحدة

ونصبه بفتحة واحدة وجره بكسرة واحدة وشاهده قول امرئ القيس⁽³⁾ :

تتورَّتْها مِن أذرَعَاتٍ، وأهلها بيئِربَ، أدنى دارها نظر عال

فقد جاءت : أذرَعَاتٍ وَأذرَعَاتٍ وَأذرَعَاتٍ (شرح بن عقيل ، ت: 769 هـ) (4)

الممنوع من الصرف أحد عشر نوعاً منها الممنوع:

أ. لعة واحدة:

1 - صيغة منتهى الجموع وملحقاتها 2 - المختوم بألف التأنيث المقصورة والممدودة

وكلا الحالتين لا ينصرف فيها الاسم مطلقا مهما اختلفت حالات استعماله، وسبب ذلك أن علامته لا تفارقه مطلقا

ولا يجر بالفتحة إلا إذا خلا من أل والإضافة

ب. لعلتين:

الوصفية وشريكاتها الثلاث كما مر، وهذا النوع لا ينصرف مطلقاً، مهما اختلفت استعمالته أيضاً، لكن لا يجر

بالفتحة إلا إذا خلا من " أل " والإضافة.

الممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر وهو سبعة أنواع :

يظل ممنوعاً من الصرف إلا إذا كان مشتماً علتين؛ إذا زالت إحدى العلتين أو كلتاها يدخله التتوين وجوباً.و

يستثنى من هذا الحكم ما كان صفة قبل العلمية " كأحمر " و " أفضل " علمين ، فهذان يمنعان من الصرف

للعلمية الطارئة ، مع وزن الفعل ، وهما في الأصل وصفان ، وقد اختلفت الوصفية الأصلية عندما جاءت العلمية

الجديدة. أما إذا زالت العلمية فلا يجوز تتوين الوصفية الجديدة فهنا يظل الاسمان ممنوعين من الصرف ، بعد

(1) ابن عصفور ضرائر الشعر، ص 24 .

(2) ديوانه 1996، م ص 59 ، شرح إميل يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت طبعة.

(3) ديوانه ص 136 ، شرح عبد الرحمن المصطاوي ، بيروت ، 1996م.

(4) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، 1980م ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط 20-- ج1، ص 75

زوال الوصفية الجديدة ويصير سبب المنع هو : الوصفية مع وزن الفعل الممنوع من الصرف إذا كان اسماً منقوصاً "سواء كان علماً أم غير علم" كـ بعض أنواع الوصف وصيغة منتهى الجموع ، فإن ياء المنقوص تحذف في حالة الرفع والجر ، وينون وتبقى الياء في حالة النصب مفتوحة بغير تنوين مثل "دواعٍ" جمع داعية ، و "أعيلٍ" تصغير أعلى ، وداعٍ علم لفتاة نحو :

حالة الرفع : ظهرت دواعٍ للخير كثيرة ، أعيلٍ خير من الأسفل ، سمعت قصيدة لشاعرة اسمها داعٍ حالة النصب : عرفت دواعي الخير ، إن أعيلي خير من الأسفل ، لقد صافحت راعي بعد سماعي قصيدتها. حالة الجر : استجبت لدواعٍ كريمة ، لا تقع بأعيلٍ واطلب المزيد، سوف استمع إلى راعي وهي تلقي قصيدتها. ولبعض النحاة رأي في الاسم المنقوص الذي على وزن الصيغة الأصلية لمنتهى الجموع، حيث إن بعض العرب يقلب الكسرة التي قبل ياء المنقوص فتحة ، فتقلب الياء ألفا بشرط أن يكون وزن المنقوص كوزن إحدى صيغ منتهى الجموع ، وأن يكون مفرد اسم محضا على وزن فعلاء الذي يدل على مؤنث، وليس له - غالبا - مذكر نحو صحراء وصحاري فيقال صحاري بغير تنوين في الحالات الثلاث جميعا

الممنوع من الصرف قد يجب أو يجوز تنوينه :

يجب تنوينه في حالتين :

أن تكون إحدى الحالتين المانعتين العلمية ، ثم زالت العلمية بسبب التثنية وبقيت العلة الثانية ، التي هي التأنيث ، أو الزيادة أو العدل أو وزن الفعل ، أو العجمة ، أو التركيب أو ألف الإلحاق المقصورة ، فهذه العلة الباقية ، غير كافية وحدها لمنعه من الصرف بعد زوال علة العلمية ، فيجب تكثير الاسم إن لم يوجد مانع آخر ولهذا السبب تدخل على (رُبِّ)، وهي في الغالب لا تدخل إلا على النكرات ، فنقول : (رُبِّ فاطمةٍ أو رُبِّ إبراهيمٍ أو معدٍ يكرِبُ) بالجر بالكسرة مع التنوين في هذه الأنواع السبعة ، وذلك بسبب زوال أحد موجبي المنع وهو علة العلمية .وهناك استثناء من هذا الحكم ، وهو أن الاسم الذي كان في أصله وصفا ممنوعاً من الصرف للوصفية وعلة أخرى ، وزالت الوصفية وحدها عنه. ودخلت العلمية محلها وبقي ممنوعاً من الصرف بسبب علة العلمية الطارئة مع علة أخرى نحو : (أخضر) فزوال العلمية عنه لا يجعله عرضةً للتثنية، ولكن يقتضي هذا رجوع الاسم للوصفية الأصلية السابقة التي حلت محلها العلمية الجديدة الطارئة. فإن زال الطارئ عنه عاد الاسم إلى أصله ممنوعاً من الصرف كما كان من قبل. وفي غير هذه الحالة يلحقه التنوين في حالاته الإعرابية الثلاث ولا يجر بالفتحة.

أن يكون الاسم مصغراً ، وقد أدى تصغيره إلى إزالة أحد السببين الذين منعا صرفه ، نحو تصغير عمر على (عُمير) وأحمد تصغير ترخيم على (حُميد)، فتصغيره على هذه الصورة لا يصح منعه من الصرف ف : "عُمير"

ليست من عمر ممنوعة من الصرف سماعاً ، فلا سماع ولا عدل في عمير وكذلك كلمة حميد لم تأت على وزن الفعل ، فقد فقدت السبب الثاني الذي لا بد منه مع العلمية أما احمد ففيه السببان يجوز في الضرورة الشعرية منع الاسم المنصرف من التتوين الذي استحقه قبل الضرورة الشعرية ، سواء أكان علماً أم غيره، فمثال العلم كلمة "شبيب" ، يقول الأخطل التغلبي (ت: 92هـ) ، (1) :

طَلَبَ الْأَزْرَقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ غَائِلَةِ الثُّغُورِ غُدُورُ

الشاهد فيه منع شبيب من التتوين ، لضرورة الشعر حيث لا يوجد سبب لمنع الكلمة من التتوين ، ومثل غير العلم قول الفرزدق (2):

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوْلِيَا

الشاهد فيه أنه أثبت الياء، وترك الأصل الغالب وهو مولى موالٍ.

وهنا السؤال مهم وهو : ما حكم الاسم إذا مُنع من التتوين بسبب الضرورة الشعرية؟ أيجز بالكسرة كالأسماء المنصرفة المتمكنة من غير تتوين؟ أم يجز بالفتحة من غير تتوين كالممنوع من الصرف؟ الأمران جائزان، والأحسن جره بالكسرة كأصله والاختصار في الضرورة على منع تنوينه ، حيث يعرب الممنوع من الصرف من التتوين للضرورة على حسب موقعه من الجملة ، ويزاد في حالة أنه ممنوع من التتوين للضرورة ، وإذا كان مجروراً بالفتحة زيد أيضاً ، "أنه ممنوع من الصرف للضرورة" ، يقول ابن مالك (شرح ابن عقيل، ج/ 2) (3) :

ولا اضطرارٍ أو تناسبٍ صُرِفَ ذو المنع والمصروفُ قد لا ينصرف

وقول ابن مالك يعني : أن الممنوع من الصرف قد يصرف بسبب الضرورة أو التناسب الكلامي ، وأن المنصرف قد يمتنع تنوينه.

أثر التصغير والتكبير في الصرف والمنع من الصرف:

للتصغير والتكبير في الصرف ومنعه حالات أربع هي:

(1) ديوانه، 1994م ، ص118، تحقيق محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، طبعة ثانية.

(2) البيت منسوب للفرزدق ولم أعثر عليه في ديوانه. و

(3) شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ج/ 2 / ص 338.

1 - أسماء تمنع من الصرف وهي مصغرة أو مكبرة، وذلك لوجود سبب المنع في الحالتين، بشرط عدم الإضافة وعدم الاقتران بأل نحو: طلحة، زينب، أحمر، غضبان، مَعْدِ يَكْرَبُ، ونحوها مما تحقق فيه شرط المنع ولا يفقد سبب المنع في تصغيره ولا تكبيره.

2 - أسماء تُمنع من الصرف وهي مكبرة، وتصرف وهي مصغرة نحو: عمر، شَمْر، سرحان، أرطى، جنادل، "أعلاماً" فعند تصغيرها على عُمير، شمير، أريط، جنيدل، يزول سبب لازم لمنعها من الصرف، وهو العدل في عمير، ووزن الفعل في شَمْر؛ وعدم وجود ألف الإلحاق في أرطى؛ وعدم وجود صيغة منتهى الجموع في جنيدل.

3 - أسماء تُمنع من الصرف مصغرة وتتصرف مكبرة، ومنها (تجلى، توسط، تهبط، ترتب)، فعند التصغير نفسر (تجلى توسط تهبط ترتب) فهذه الأسماء مصغرة جارية على وزن المضارع فتمنع للعلمية ووزن الفعل، ولم تكن قبل تصغيرها تستحق المنع فكفل ذلك لها، وهذا شرط ألا تكون الياء عوضاً عن صرف حُذِفَ في بعضها، فإذا جاءت الياء وجب التثوين، توسط وتهببط وذلك لأنها فقدت وزن الفعل.

4 - أسماء يجوز صرفها ومنعها من الصرف وهي مكبرة، فإذا صُغِرَت كان المنع حتماً نحو: (دَعْد، جُمَل) وهما علمان لفتاتين، فيجوز فيها المنع وعدمه قبل التصغير، أما بعده (دُعَيْد، جُمَيْل)، فيجب المنع من الصرف.

منع أسماء القبائل والبلدان من الصرف:

إذا كان في أسماء القبائل والبلدان مع العلمية سبب ظاهر تمنع من الصرف مثل باهلة، تغلب، بغداد، خراسان، وقد صرفت العرب ثقيفاً ومَعْدَاً وحنيناً ودابقاً، ولم يصرفوا سدوس، وخندف، وهجر، وعُمان. فالصرف عندهم في القبائل بتأويل الأب، إن كان اسمه كثيفاً، أو الحي، أما الأماكن فبتأويل المكان والموضع، وتُرك الصرف في القبائل بتأويل الأم، إن كان الأصل، نحو خندف أو قبيلة. وتُرك أيضاً في الأماكن بتأويل البلدة والبقعة ونحوهما، وإن جوزوا صرفها وتركه نحو: ثمود، وواسط، وقريش قال تعالى (1): { أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءَؤُا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ }، كتبت مصراً بالألف وأسماء البلدان لا تتصرف، خفت أم ثقلت، وأسماء النساء إذا خف منها شيء جُري أي صرف، إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن نحو (هند، دَعْد، جُمَل) وإنما انصرفت إذا سمي بها النساء؛ لأنها تُرَدَّد وتكثر بها التسمية، فتخفف لكثرتها وأسماء البلدان لا تتكرر في الكلام، فإن شئت جعلت الألف التي في مصر ألفاً يوقف عليها، فإذا وصلت لم تتون فيها، كما كتبوا (سلاسلاً وقواريراً) بالألف، وأكثر القراء لم يصرفوها، وإن شئت جعلت (مصر) غير المصر التي تعرف، يريد (اهبطوا مصراً من

(1) من سورة البقرة، آية 61.

الأمصار، إن الذي سألتهم لا يكون إلا في القرى والأمصار)، والرأي الأول هو رأي الفراء . وذكر أن الوجه الأول هو قراءة عبد الله (اهبطوا مصرًا)، وفي قراءة أبيّ وهي من القراءات الشاذة، (اهبطوا فإن لكم ما سألتهم واسكنوا مصر) بغير ألف وفي سورة يوسف جاءت أيضا بدون ألف ، قال تعالى⁽¹⁾ : { وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ } . ومن الأمثلة القرآنية التي جاءت فيها (حُنين) مصروفة⁽²⁾ : { لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعَجَبْتَكُمْ كَثُرَتْكُمُ فَلَئِمَّ تَعْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ }، نصبت (مواطن) لأن كل جمع كانت فيه ألف قبلها حرفان وبعدهما حرفان فهو لا ينصرف، نحو (مساجد، صوامع، قناديل، تماثيل، محاريب) والياء التي في (قناديل وتماثيل ومحاريب) لا يعتد بها، لأنها قد لا تدخل فيما ليست منه، وتخرج مما هي منه، لذا لا يعتد بها إذ لم تثبت كما ثبت غيرها، ومُنِعَت هذه الأسماء من الصرف لأنه لم علة شيء من الأسماء المفردة، وهي صيغة منتهى الجموع. و(يوم حنين) حنين واد بين مكة والطائف، وصُرف حُنين لأنه اسم مذكر لا علة فيه (فصرفته)، ومن ذلك (بدر، أحد، حراء، ثبير، واسط، دابق)، سميت واسط بهذا الاسم نسبة للقصر الذي بناه الحجاج بين الكوفة والبصرة، ولو أراد البلدة أو اسماً مؤنثاً لقال: واسطة، وربما صرفت العرب (حُنين وواسط وبدر وحراء) لأنها جعلتها اسماً لبلداته التي هو بها، وجاءت حنين ممنوعة من الصرف في قول حسان بن ثابت (ت: 40هـ) (3) :

نصروا نبيهم وشدوا أزره بحُنين يوم تواكل الأبطال

حيث منع حنين من الصرف لأنه جعلها بلداً. وقال آخر (الفراء ، ت: 207هـ ، معني القرآن) (4):

ألسنا أكرم الثَّقَلَيْنِ رَجُلًا وأعظمه بيطن حِرَاءِ نارا

الشاهد فيه أن الشاعر منع حراء من الصرف لأنه جعلها اسماً للبلدة التي هو فيها(رجلاً: مخفف رَجُل المضمومة الجيم) ونخلص من ذلك إلى أنه : إذا جُعِل اللفظ اسماً للقبيلة منع من الصرف، وإن جُعِل اسماً للحَي أو الأب يصرف.

وقال تعالى (5) : {كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلَا إِنَّ تَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِّتَمُودَ } . ففي هذه الآية منعت تمود من الصرف والذي منعها هو جعلها اسماً لقبيلة، فاجتمعت علنا التعريف (العلمية) والتأنيث ، ومن صرفه جعله اسماً مذكراً لحي

(1) من سورة يوسف ، آية 99.

(2) من سورة التوبة ، آية 25.

(3) ينظر ديوان حسان بن ثابت .

(4) ينظر معاني القرآن للفراء.

(5) من سورة هود ، آية 68.

أو رئيس . وفي قوله تعالى⁽¹⁾: {وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا} . ثمود في موضع النصب ولم تُصرف، (أي لم تتَوَّنْ)، وجاء في المصحف بغير ألف والسبب أن الاسم المنون إذا جاء بعده ألف ولام جاز ترك التنوين فيه، كقوله تعالى⁽²⁾: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ}. وقال تعالى⁽³⁾: {وَالِي مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا}

، مدين اسم لا ينصرف لأنه اسم للقبيلة ويجوز أن يكون أعجمياً، يقول كُنَيْز عزة (ت: 105هـ) ⁽⁴⁾ :

رهبان مدين والذين عهدتهم ييكون من حذر العذاب فُعُودا

وقيل مدين اسم قبيلة سميت بأبيها مدين بن إبراهيم ، والذي عليه الجمهور أن مدين أعجمي وإن كان عربياً، احتمال أن يكون على وزن فَعِيلٍ من مَدَنَ بالمكان أي أقام به ، وهو بناء مهمل ونادر ، وهو ممنوع من الصرف على كل حال ، سواء أكان أعجمياً أم عربياً أو اسم قبيلة أو اسم أرض قال تعالى⁽⁵⁾: { قَالُوا يَا قَوْمِ لِمَ تَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا } ، يأجوج ومأجوج بألف مهموزة وغير مهموزة، ممنوعان من الصرف، للعلمية والعجمة، أو التأنيث لأنها اسمان لقبيلة، وحجة من همز جعله عربياً مشتقاً من "أجت النار" إذا استمرت أو من الأجاج وهو الماء المر، أو من الإجة وهي شدة الحر، وعليه يكون وزنها يفعول ومفعول وحجة من لم يهمز: أنه يجوز أن يكون أصله الهمز ثم خففت الهمزة، ويجوز أن لا يكون أصل له في الهمز وهو عربي مشتق أيضاً، فإذا قدرنا أن لا أصل للهمز فيه كان (ياجوج بوزن فاعول وماجوج بوزن فاعول أيضاً). فهما ممنوعان من الصرف، للتأنيث والتعريف لأنهما اسمان لقبيلتين، أو أنهما أعجميان منعا من الصرف للعلمية والعجمة. وقال تعالى⁽⁶⁾: { فَمَكَتْ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ } ، اختلف في "من سبأ" في النمل، "ولسبأ" في سورة سبأ، بعضهم قرأ بفتح الهمزة من غير تنوين فيهما. فقرأ أبو عمرو والبزي بفتح الهمزة من غير تنوين فيهما، روى قُنبُلُ بإسكان الهمزة منهما. وقرأ الباقون في الحرفين بالخفض والتنوين. وحجة من فتح ولم ينون: أنه جعله اسماً للقبيلة لذا منعه من الصرف للتعريف والتأنيث. وحجة من صرفه أنه جعله اسماً للآب أو للحي إذ لا علة فيه غير التعريف، وقيل هو اسم للآب "سبأ ابن يشجب بن ماشين بن يعرب بن قحطان" . وقال تعالى⁽⁷⁾: { لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ * إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ } . جاء في المقتضب (

(1) من سورة الإسراء 59.

(2) من سورة الإخلاص ، آية 1 ، 2 .

(3) من سورة العنكبوت ، آية 36.

(4) ديوانه تحقيق إحسان عباس ، ص 441 ، دار الثقافة بيروت ، 1971م

(5) من سورة الكهف ، آية 94.

(6) من سورة النمل ، آية 22.

(7) من سورة قريش ، آية 1 ، 2 .

المبرد، ت: 286 هـ) (1): (وأما ما جاء من هذا اسماً لا يقع عليه بنو كذا، فإن التنكير فيه على وجهين ، على أن نقصد الحي أو تعمد إلى الأب، الذي سمي به القبيلة، وذلك نحو : قريش وثقيف، ومن جعل هذه الأسماء واقعة على قبائل وجماعات لم يصرفه) .

وقد أجمع العلماء على صرف قريش مراعين فيه معنى الحي، ويجوز فيه المنع من الصرف، لأن فيه معنى القبيلة ، والمنع للقبلية والتأنيث. وقال تعالى⁽²⁾: { وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا } . إبراهيم أعجمي وقيل أن معناه في السريانية قبل نقله إلى العربية (أب رحيم)، وفيه ست لغات:

- 1 - إبراهيم: بألف وياء وهي اللغة الشهيرة المتداولة. 2 - إبراهيم: بألف مكان الياء.
 - 3 - إبراهيم: بإسقاط الياء مع كسر الهاء.
 - 4 - إبراهيم: بإسقاط الياء مع فتح الهاء.
 - 5 - إبراهيم: بإسقاط الياء مع ضم الهاء.
 - 6 - إبراهيم: بحذف الألف والياء مع فتح الهاء.
- وجاء (إبرهم) في قول عبد المطلب (ت: 563م)⁽³⁾:

نحن آل الله في بلدته لم يزل ذلك على عهد إبراهيم

ولم يقرأ أحد من أصحاب القراءات العشر إلا اللغة الأولى. وقال تعالى⁽⁴⁾: { يٰٓبَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ } . إسرائيل اسم علم أعجمي منع من الصرف للعلمية والعجمة، وقيل أنه مركب من "إسرا" وهو العبد ومن "إيل" وهو اسم من أسماء الله تعالى، فكأنه عبد الله وذلك باللسان العبراني، وقيل معنى "إسرا" صفة ، و "إيل" تعني الله فيصير معناه صفة الله وقال تعالى⁽⁵⁾: { وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ } . إسماعيل علم أعجمي، ويقال إسماعيل وإسماعين بالنون، يقول الشاعر⁽⁶⁾:

قالت جوارى الحيِّ لَمَّا جِينَا هذا وربَّ البيتِ إسماعينا

(1) المبرد ، المقتضب ، ينظر الجزء الثاني ، ص 117 وما بعدها.

(2) من سورة البقرة ، آية 124 .

(3) الحور العين، نشوان الحميري، 1948م ، تحقيق كمال مصطفى، ص 121 ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(4) من سورة البقرة ، آية 40 .

(5) من سورة البقرة ، آية 125 .

(6) ينظر تفسير البحر المحيط .

وقيل إن سيدنا إبراهيم عليه السلام كان يدعو أن يرزقه الله ولدأً ويقول: "اسمع إيل وإيل هو الله تعالى وهي تسمية غريبة وقال تعالى⁽¹⁾: { قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيْلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ } . و جبريل اسمٌ ممنوعٌ من الصرف للعلمية والعجمة.

النتائج:

- . توصل الباحث إلى أن الممنوع من الصرف في العربية من الدروس المهمة لدارس العربية ، وعليه الاهتمام بها .
- . توصل الباحث إلى النتائج الآتية .
- . وردت شواهد نحويه كثيرة عن الممنوع من الصرف .
- . توصل الباحث إلى أن صرف الممنوع من الصرف لغة فصيحة من لغات العرب .
- . تعليل النحاة للألفاظ التي جاءت سايرت مصروفه في القرآن الكريم بأنها للتناسب وللاتباع فيه نظر وتعوده الدقة . إذ أنه لا تناسب ولا اتباع .
- . أغلب الشواهد في الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية التي قال النحاة أنها جاءت للمحافظة على الوزن في البيت الشعري غير دقيق حيث إن هذه الشواهد أو أغلبها تمثل لغة من لغات العرب . وهذا ليس معناة انكاراً للضرورة الشعرية .
- اضطراب آراء النحاة في العلل التي وضعوها للممنوع من الصرف وصرف الممنوع من الصرف مما يدل على أن هناك لغة من لغات العرب نعرف بالممنوع من الصرف.

التوصيات:

- . دراسة مسالة الضرورة الشعرية دراسة عميقة للتفريق بين ما هو ضرورة شعرية وهو لغة من لغات العرب.
- . التعمق في دراسة اللهجات العربية بيان أثرها في تجويد درجة فصاحة اللغة .
- . صرف الممنوع من الصرف يحتاج إلى دراسة متأنية للخروج بنتائج .

(1) من سورة البقرة ، آية 97.

المصادر والمراجع

السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي ، 1990م ، الأشباه والنظائر الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى ، 1411هـ

2/ ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي؛ 2009م ، الأصول في النحو ، تحقيق محمد عثمان ، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى.

ابن الحاجب:

ابن الحاجب ، أمالي ، 1989م، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة ، ، دار الجيل عمان.

. الكافية في علم النحو ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسني المالكي تحقيق، الدكتور صالح عبد العظيم ، 2014م.

ابن الخشاب: عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب أبو محمد، 1972م؛ تحقيق ، علي حيدر ، دمشق ، طبعة. ابن عصفور:

. الممتع في التصريف ابن عصفور ، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي تحقيق فخر الدين قباوة ، 1980م ، دار المعرفة.

ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس.

ابن عقيل :

شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، 1980م ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط 20،.

ابن هشام :

. مغني اللبيب عن كتب الأعراب عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، تحقيق، مازن المبارك ومحمد علي الحمد ، دار الفكر 1983م.

. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تحقيق محمد ابوالفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان.

الأزهري، 2006م ، شرح التصريح على التوضيح خالد عبد الله الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية، بيروت ، طبعة سادسة،.

البكري، 1927م ، اللؤلؤ في الأدب ، محمد توفيق بن علي بن محمد البكري، ت/ عثمان شاكر، ط 1 ، .

الزجاج:

أبو إسحاق الزجاج ما ينصرف وما لا ينصرف الزجاج تحقيق هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي طبعة الثالثة 1420 هـ
سيبويه :

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي.

الفاكهي:

بد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، لحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري. دار التضامن ، مصر.
الفراء:

أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء.. معاني القرآن للفراء ، المحقق: أحمد يوسف النجاتي
و محمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة مصر الطبعة: الأولى.
المبرد :

محمد بن يزيد الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد ، المقتضب تحقيق، محمد عبد الخالق عزيمة. الناشر: عالم الكتب.
المقتضب لأبي العباس المبرد

نشوان الحميري:

الحرور العين نشوان الحميري، 1948م ، تحقيق كمال مصطفى، ص 121 ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

وافي ،عباس حسن ، النحو الوافي، دار المعارف الطبعة، الطبعة الخامسة عشرة .

الجهاري ،1982م ،ظاهرة التنوين في اللغة العربية عوض مرسي جهاري ، ، طبعة أولى ، دار الرفاعي ، القاهرة
محمد سالم محيسن:

محيسن ،محمد سالم ، 1987 م ، تصريف الأسماء والأفعال ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 1 ، ،

الآيات القرآنية

البقرة ، آية 40 البقرة ، آية 61 . البقرة ، آية 62.البقرة ، آية 83 .البقرة ، آية 91. البقرة ، آية 97. البقرة ، آية 124 .البقرة ،
آية 125 .البقرة ، آية 207.آل عمران آية 134.عمران ، آية 181.النساء ، آية 59 . الأعراف 95. التوبة ، آية 25.هود ، آية
68 . الإسراء 57. طه ، آية 6 .الكهف ، آية 94.المؤمنون ، آية 20.النمل ، آية 22.العنكبوت ، آية 36.محمد ، آية 25.النجم ،
49.الحاقة ، آية 7.نوح آية 23.الإنسان ، آية 4.الإنسان من الآية 13 .16. قريش ، آية 1 ، 2 .الإخلاص ، آية 1 ، 2 .

دواوين الشعر

ديوان عمرو بن كلثوم تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة بيروت ، 1971م

ديوان حسان بن ثابت .

ديوان الأخطل ، تحقيق محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، طبعة ثانية 1994م

ديوان عمرو بن كلثوم ، شرح إميل يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت طبعة 1996م.

ديوان امرؤ القيس ، شرح عبد الرحمن المصطاوي ، بيروت ، 1996م.

ديوان الأخطل ، تحقيق محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، طبعة ثانية 1994م

ديوان الفرزدق تحقيق مجيد طراد ج/2 ، طبعة 2004م.